شواهد المولدين فى كتاب

﴿ شرح التسهيل ﴾

دكتور

محمد بن سعد الشقيران

كلية الملك فهد الأمنية

بالرياض - السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذى علم بالقلم، علَّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام من الله الكريم، على أفصح الناطقين لساناً، وأجمعهم بياناً.

اللهم، لك الحمد، كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

إن المتأمل فى التراث العربى، فى شواهد النحو الأصيلة، المأخوذة عن العرب الفصحاء الأقحاح، والتى تزيَّنت ببهائها ومتانتها وجزالتها وإشراقها كتبُ النحاة الأوائل، كالخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن السَّرَّاج، وأبى على، وابن جنى، وغيرهم، إن المتأمل فى ذلك التراث، ليجد ثرَّاً عظيماً، وجمَّاً زلالاً متدفقاً، لم تَشُبْه أى شائبة، ذلك التراث الذى ورثناه عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع، كما قال الإمام الرياشى، رحمه الله(١).

هذا التراث هو الذى أُصِّل عليه علم النحو، وأُقِرَّت به قواعده وهو الذى أُخِذَ مشافهةً عن العرب الأقحاح. وياليت الأمر بقى على ما هو عليه، إذن لأقبل مبتغو العربية عليها فى شوق ونَهَم، ولكن شِيْبَتْ هذه اللغة المقدَّسة بشواهد مترهلة، مخْضَلةٍ بالثقل والتعقيد، والالتواء والمعاظلة، وأن كلمات هذه الشواهد مبذولة لكل متناول، فليس فيها قوة الكلمات العربية الفصحى ولا جزالتها، ولا متانتها ولا رصانتها.

أرأيت هذا البيت للحارث بن حلِّزَةَ، من الخفيف(٢).

عَنَنًا بَاطِلًا وَظُلْمًا كَمَا تَعْ ... تَرُ عَنْ حُجْرَةِ الرَّبِيضِ الظِّباءُ

أرأيت هذا البيت؟ أنك لو أجلت فيه الفكر، فإنك لن تصل إلى مراد الشاعر.

---

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين صـ٦٩.

(٢) شرح المعلقات السبع. للزوزنى صـ٢٣٣، والبيت من الخفيف.

أترى ذلك لتعقيد ألفاظه وتداخلها، كما هو حال شعر المولدين؟ لا والله، إنما صعوبة فهم معناه، منبعها من الإرث الاجتماعى الذى أحاط بصاحب البيت، أما ألفاظه فقوية متينة، وهى فى الوقت نفسه واضحة لا غموض فيها، ورصفها متناسق. وإنما غموض المعنى جاء من باب آخر. ولو علمنا بالحالة الاجتماعية التى احتفت بهذا البيت وبصاحبه، لفهمنا المعنى مباشرة.

أفرأيت بيت تميم بن أبيّ بن مقبل[1].

فلا – وأبي دهماءَ – زالت عزيزةً ... على قومها ما فتَّل الزندَ قادحُ

إن الفصل الذى أوجده القَسَم بين المتلازمين لم يشتت ذهن القارىء، كما تشتته أبيات المولدين، بل إنه أضفى على البيت شيئاً من التجديد، وذلك بشدِّ انتباه السامع لهذا التغيير. ومثله قول أبى حَيَّة النميرى[2].

كما خُطَّ الكتاب بكف يوماً ... يهوديٍّ يقارب أو يزيل

أعود إلى أشعار المولدين، فأقول: إن تلك الشواهد (شواهد المولدين) إنما قاد كتائبها، وأشعل فتيلها الإمامُ الجليل الفذُّ، أبو عبدالله ابن مالك الأندلسى، رحمه الله رحمة واسعة، فى كتابه (شرح التسهيل).

ذلك الكتاب الذى استحدث فيه الإمام ابن مالك حالات من التعبير. وهو – بلاشك – إنما ما استحدث؛ إثراءً للعربية، وتوسيعاً على الناطقين بها، ولكنه – رحمه الله – استجلب لتلك الحالات شواهد لا تمتُّ إلى العربى الفصيح بأى صلة، بل هى شواهد مترهلة، ضعيفة السبك، متداخلة الألفاظ، مهزولة المعانى، تعافها الذائقة السليمة، ويتتعتع بها اللسان. ويشرِّق الذهن

(١) ديوان تميم بن أبيّ مقبل (ذيل الديوان)، صـ١٧٧، والبيت من الطويل. وينظر: المقرَّ ٩٤/١، والمغنى ٣٩٣/٢، والخزانة ٢٣٧/٩، الشاهد ذو الرقم (٧٣٣). وهذا البيت يستشهد به بعض العلماء على الفصل بين (لا) والفعل بأسلوب القسم.

(٢) من الوافر. ينظر: الكتاب ١٧٩/١، الإنصاف ٤٣٢/٢، والبيت شاهد على جواز الفصل بين المتضافين بالظرف.

ويغرِّب فى إدراك المعنى المتحصَّل منها. حتى إذا عرفه وأدركه بعد الإعياء، علم أن تلك الصعوبة لم تكن من بُعْد غور قائلها، ولا من دقة مساربه، وإنما أتت من تعقيد ألفاظ ذلك البيت المستشهَدِ به، بالتقديم والتأخير والتداخل، ثم لا يلبث بعد هذا العناء أن لا يجد إلا معنى ساذجاً، لا روح فيه ولا غناء.

ثم تتابع بعض المتأخرين بعد ابن مالك على تلك الشواهد، شرحاً وتعليقاً وتخريجاً، أمثال أبى حيان الأندلسى، وابن هشام الأنصارى، والعينى، والمرادى، وابن عقيل، والدمامينى، والشيخ خالد الأزهرى، والسيوطى، والشنقيطى.

وللإمام الجليل ابن مالك معاصرون، أو متقدمون عليه قليلاً، أو متأخرون عنه قليلاً، هؤلاء أجادوا وأفادوا، وشرحوا متون من قبلهم، ولكنهم لم يعْرِضوا لأبيات أولئك المولدين. ومن أولئك الأئمة: ابن برى، وابن خروف، وصدر الأفاضل الخوارزمى، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، والرضى. هؤلاء الأئمة، أكانوا يجهلون هذه الشواهد؟ لا، لم يكونوا يجهلونها، ولكنهم ارتفعوا بشروحهم عما يمكن أن يكون سبباً فى ضعفها.

فعقدت العزم على أن أستعرض تلك الشواهد (شواهد المولدين) فى كتاب (شرح التسهيل)، للإمام ابن مالك، رحمه الله، وأن أقف القارىء الكريم على وجوه الضعف فى تلك الأبيات المولَّدة.

والنية فى عملى هذا – إن شاء الله – أن أستعرض شواهد الجزء الأول منه، وأناقشها، وأستنير ببعض أقوال العلماء فى المسألة التى ورد الشاهد فيها.

أما الأجزاء الباقية: الثانى والثالث والرابع، فالنية فيها أن أورد شواهدها الضعيفة إيراداً فقط، دون مناقشة؛ ذلك أن المنهج قد وضح، والطريق قد استنارت.

الإمام ابن مالك[1]

هو الإمام جمال الدين، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الطائي الجَّياني. ولد فى جَّيان بالأندلس سنة ٦٠٠هـ وتوفى سنة ٦٧٢هـ رحمه الله.

أخذ عن علماء الأندلس، ثم انتقل إلى المشرق.

ومن مشايخه بالأندلس:

- ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى، المتوفى عام ٦٢٨هـ، وقد عرف بأنه كان نحوياً ماهراً، ومقرئاً معروفاً بالفضل.
- أبو عبدالله ابن مالك المرشانى، المتوفى عام ٦٩٨[2]، وقد قرأ عليه كتاب الإمام سيبويه.
- أبو على الشلوبين، المتوفى عام ٦٤٥هـ، جلس إليه، ولكن لم تطل فترة جلوسه إليه.
- أبو العباس، أحمد بن نوار، وقد أخذ عنه القراءات.

ومن مشايخه بالشام:

- أبو صادق، الحسن بن صباح، المتوفى عام ٦٣٢هـ.
- أبو الفضل، نجم الدين مكرم، المتوفى عام ٦٣٥هـ.
- أبو الحسن، على بن محمد بن عبدالصمد السخاوى، المتوفى عام ٦٤٣هـ.
- يعيش بن على بن يعيش الحلبى، المتوفى عام ٦٤٣هـ.

❁❁❁❁❁

(١) تنظر: مقدمة محقّقى كتاب (شرح التسهيل) صـ١٠- ١٦.

(٢) كذا فى مقدمة المحققين الفاضلين فى صـ١٠، ولا أدرى كيف هذا التاريخ، فلعله التبس على المحققين سنة وفاة هذا الشيخ.

مؤلفاتـــه

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
٢- شرح تسهيل الفوائد، وهو الكتاب الذى بعض شواهده مجال البحث هنا.
٣- لامية الأفعال.
٤- الكافية الشافية فى الصرف والنحو.
٥- شرح الكافية الشافية.
٦- عمدة الحافظ وعدة اللافظ.
٧- سبك المنظوم وفك المختوم.
٨- إيجاز التعريف فى علم التصريف.
٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
١٠- كتاب العروض.
١١- الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد.
١٢- أرجوزة المثلثات.
١٣- منظومة فى ما ورد من الأفعال بالواو والياء.
١٤- وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال.
١٥- القصيدة الدالية المالكية فى القراءات.
١٦- قصيدة فى الأسماء المؤنثة.
١٧- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى (المفصَّل) للزمخشرى.
١٨- أرجوزة فى الخط.

هذه ترجمة موجزة للإمام ابن مالك، أخذتها عن محقَّقَى كتابه (شرح التسهيل)، وهما: د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوى المختون. ولو أنى استقصيت كتب التراجم لأسعفَتْ بشىء كثير عن هذا الإمام، لشهرته وذيوع مؤلفاته، ولكنى – كما سبق – اكتفيت ببعض ما كتبه المحققان الفاضلان. فلهما أزجي الشكر فعماً وافراً.

شروح كتاب (تسهيل الفوائد)

قال حاجى خليفة[1]: "(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في النحو، للشيخ جمال الدين... المعروف: بابن مالك، الطائي الجياني النحوي، المتوفى: سنة ٦٧٢".

ولذلك اعتنى بشأنه العلماء، فصنفوا له شروحاً، منها: شرح المصنف. ومن الشروح: **شرح**: الشيخ، العلامة، أبي حيان الأندلسي، المتوفى: سنة ٧٤٥، ومنها **شرح** العلامة جمال الدين، ابن هشام النحوى، المتوفى سنة ٧٦٢، **وشرح** العلامة بدر الدين الدمامينى. **وشرح** الشيخ شهاب الدين، الشهير بالسمين الحلبى، **وشرح** الشيخ بدر الدين المرادى المتوفى سنة ٧٤٩. **وشرح** الشيخ عبدالله ابن عقيل؛ المتوفى سنة ٧٦٩، **وشرح** أبى عبدالله التلمسانى، المتوفى سنة ٧٨١، **وشرح** شمس الدين، ابن قدامة المقدسى، المتوفى سنة ٧٤٤.

وذكر شروحاً أخرى يقصر المقام عن عدِّها، بلْهَ الاستفاضةَ فيها. رحم الله العلامة حاجى خليفة، هذا العالم الذى اعتمد عليه كثير من الباحثين فى الاستدلال على مؤلفات العلماء وشروحهم وحواشيهم، فراحوا يبحثون عنها فى أماكن وجودها، وأخرجوها من أرفف المخطوطات، إلى عالم المطبوعات. رحمه الله رحمة واسعة.

❁❁❁❁❁

(١) كشف الظنون، ١/٤٠٥- ٤٠٧.

التأصيل اللغوى لكلمة (المولَّدين)

جاء عن الإمام الجليل، الخليل بن أحمد، رحمه الله[1]: "وجارية مُوَلَّدة: وُلِدَتْ بين العرب، ونَشأَتْ مع أولادهم، ويَغْذونها غِذاء الوَلَد، ويُعَلِّمونها من الأدب مثلَ ما يُعَلِّمون أولادَهم، وكذلك المُوَلَّد من العبيد"، ثم قال، رحمه الله: "وكلامٌ مُوَلَّد: مُسْتَحدَث لم يكن من كلام العرب".

وجاء عن الإمام أبى منصور الأزهرى نحو من هذا الذى جاء به الإمام الخليل، وزاد رحمه الله[2]: "وإنما سمِّى المولد من الكلام مولداً إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فى ما مضى".

وجاء عنه أيضاً: "وَجَاء بِبَيِّنَةٍ مُوَلَّدَةٍ، وَلَيْسَت بمَحَقَّقة، وجاءنا بِكِتَاب مُوَلَّدٍ أَي مُفْتَعَل".

ثم ساق قولاً عن أبى عمر عن ثعلب، قال: "وَمِمَّا حرَّفَته النصارَى أَنَّه فِي الْإِنْجِيل، يَقُول الله مُخَاطبا لعيسى: أَنْت نبِيِّي، وَأَنا وَلَّدْتُك، أَي: رَبَّيْتُكَ، فَقَالَ النَّصَارَى: أَنْتَ بُنَيِّي وَأَنا وَلَدْتُك".

تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فتبيَّن من مجمل النصوص السابقة عن أولئك الأعلام أن المولَّد من الكلام هو مالم تقله العرب، وإنما استُحدث بعدُ.

أقول: ولا خير فى كلام لم تقله العرب، وإنما لاكته ألسنة من بعدهم، فبأولئك المولدين وبلغتهم المستحدثة تضعف اللغة الأصيلة شيئاً فشيئاً.

❁❁❁❁❁

(١) كتاب العين: ٧١/٨، (و ل د).

(٢) معجم تهذيب اللغة: ٣٩٥١/٤، (و ل د)، وينظر: أيضاً الصحاح: ٤٨٣/٢، واللسان: ٤٦٩/٣، كلاهما فى مادة (و ل د).

متى كان المولدون؟

منذ فتح الله على المسلمين بالنور الذى ملأ الأرض، محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما فتىء أبناء هذه الأمة المباركة يتسابقون إلى كل الأصقاع، ليوصلوا دين الله إلى كل أنحاء هذه المعمورة، فدخل فى الإسلام أمم من غير العرب، فاختلطوا بالعرب، معاملة، ومتاجرة، ومصاهرة، فنشأ جيل جديد مولَّد بين العرب وغيرهم من تلك الأمم، فشاب اللسان العربى شوائُب من أولئك الأعاجم، ولم يَعُدْ باللسان العربى الفصيح الأول.

ولو تأملنا أحد الكتب المهمة الرائدة التى أُلِّفت فى النحو والصرف فى العصر الأول، وهو كتاب سيبويه، لوجدنا فيه شيئاً من شعر أولئك المولَّدين. جاء فى الكتاب[١]: ومما جاء على (فَعِل) قوله:

حَذِرٌ أُمورا لا تُخافُ، وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيهُ من الأقدارِ

هذا البيت استشهد به ذلك الإمام الجليل، ولم ينسبه.

قال الأستاذ عبدالسلام هارون، رحمه الله[٢]: "زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقال: يروى عن [أبان بن عبدالحميد] اللاحقى أنه قال: سألنى سيبويه عن شاهد في تَعَدِّى (فَعِل)، فعَلِمتُ له هذا البيت"، ثم ذكر الشيخ عبدالسلام أن سيبويه يرى إعمال صيغة (فَعِل) و (فَعِيلٍ) عَمَلَ اسم الفاعل.

ومما جاء فى الكتاب[٣] أيضاً: "ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّة:

حتى شآها كليل موهنا عمل ... باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

---

(١) الكتاب: ١/١١٣، والبيت من الكامل.

(٢) الكتاب: ١/١١٣، ح(٢).

(٣) الكتاب: ١/١١٣، ١١٤، والبيت من الطويل، وأقول: وبيت ساعدة الهذلى بيت عربى، وليس مولداً، فساعدة عربى، ولكنه خالف القاعدة النحوية المتقررة، فأتى بما لم يكن مألوفاً فى اللسان العربى.

قال محقق الكتاب، الشيخ عبدالسلام هارون، رحمه الله[1]: "... وشاهده نصب (مَوْهِناً) بـ (كليل)، لأنه بمعنى مُكِلٍّ، مُغَيَّر منه عند المبالغة" ثم قال: وقد رُدَّ على سيبويه مذهبُه، بما سبق فى الشاهد السالف".

وقد أفاض الشيخ عبدالسلام هارون، رحمه الله فى هذا البيت.

فأنت ترى أن سيبويه – رحمه الله – لم يَخْلُ كتابه من شعر أولئك المولدين.

وقد أورد الإمام ابن هشام اللخمى[2] هذا البيت:

حَذِرٌ أُمورا لا تضير، وآمِنٌ ... ما ليس مُنْجِيهُ من الأقدارِ

أورده عن سيبويه، وقال: "وكان اللاحقى غير موثوق به". يعنى أباناً الذى وضع هذا البيت من عنده. وأورد أيضاً ابن هشام اللخمى هذا البيت:

حتى شآها كليل موهناً عمل ... باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

وقال[3]: "وأنشد سيبويه فى ذلك"، وأورد بيت ساعدة: **حتى شآها ...** إلخ، ثم قال: "فقال أصحابه [يعنى أصحاب سيبويه]: (موهناً) منصوب على الظرف ... وأبطلوا أيضاً استشهاده بـ (حذر) البيت، وقالوا: هو بيت مولد".

ونقل ابن هشام اللخمى[4] أيضاً عن الإمام ابن جنى أنه قال فى هذا البيت:

فما والَ، ولا واحَ ... ولا واسَ أبو هند

"أظنه مولَّداً" أ.هـ.

فأنت ترى عبارة ابن هشام اللخمى الأخيرة والتى نقلها عن أصحاب سيبويه، وأنهم قالوا بصريح العبارة: "هو بيت مولَّد".

---

(١) الكتاب: ١/١١٤، ح(١).

(٢) الفصول والجمل: صـ٣٤٠.

(٣) الفصول والجمل: صـ٣٤١– ٣٤٢.

(٤) الفصول والجمل: صـ٤١٥، وينظر: قول ابن جنى فى المنصف: ٢/١٩٨.

هذه النصوص السابقة من (كتاب سيبويه)، ومن كتاب (الفصول والجمل)، ومن كتاب (المنصف) تبين لنا أن النحو الأول لم يسلم من شعر المولدين، ولكنها استشهادات لا تكاد تذكر فى غمرة كتاب سيبويه. أما الكتاب الذى نحن بصدده، وهو (شرح التسهيل)، فإنه مثقل بتلك الشواهد المولدة، ولو أن تلك الشواهد المولدة كانت قوية السبك، كبيت ساعدة بن جؤية لقبلت، ولكنها جمعت إلى مخالفة القاعدة النحوية ضعفَ سبكها، وتعقيد ألفاظها، بالتقديم والتأخير، وقلة غنائها.

هل نحن فى حاجة إلى اشعار المولدين؟

لقد ترك لنا الأولون إرثاً عظيماً لا يستهان به؛ لغةً رائعة، ذات بيان عال، يفتخر به الآخرون، وبهذه اللغة الواسعة الثرَّة فى مفرداتها، وفى استعمالاتها، وفى بيانها، وفى معانيها، وفى مجازاتها، بهذه اللغة نزل الكتاب العظيم الخالد.

أترى أننا محتاجون بعد هذا الإرث العظيم إلى سند لهذه اللغة؟

نحن لا نشك أن غير العربى، إذا انخرط فى سلك العرب، أنه سيتكلَّم العربية، ولكن على غير نسقها أحياناً، فإن أتى بشعر على نسقها وعلى طرائق العرب فيها، قُبل منه ذلك، وخير مثال على ذلك سحيم، عبد بنى الحسحاس، فإن النحاة الأولين استشهدوا بشعره وهو أعجمى، ولكنه كان يورد اللغة كإيراد اهلها، ولو حاد عن سنن العرب لاطُّرح ما قال.

انظر – مثالاً على ذلك – إلى سينيته التى يستشهد النحاة فيها بلفظ (دواليك)، على أن (دواليك) مصدر موضوعٌ موضعَ الحال، وثنَّاه الشاعر. ولعلك أيها القارىء الكريم لا تخالفنى الرأى فى أن ألفاظ تلك السينية قد بلغت من السلاسة والقوة فى آن واحد مبلغاً لا يشك فيه من له أدنى ذوق بالعربية. أرجو أن تسمح لى بإيرادها، لتعلم أن ما جاء عربياً فصيحاً، أنه يؤخذ به، ولو أن قائله أعجمى.

قال سحيم[1]:

كَـأَن الصُّـبَيرِيَّاتِ يـومَ لَقِيْنَنـا ... ظِبـاءٌ حَنَـتْ أعناقَهـا للمَكـانسِ

وهُنَّ بناتُ الْقَوْمِ، إنْ يشعُروا بِنا ... يكنْ فِي بناتِ القومِ إحدَى الدَّهارس

فكَـمْ قـدْ شـقَقْنا مِـنْ رداءٍ مُنَـيَّرٍ ... ومِـنْ بُرْقُـعٍ عـنْ طفلـةٍ غـيرِ عـانس

إذا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بـالبُرْدِ مثْلُـه ... دَوَالَيْـكَ، حَـتَّى كلُّنـا غـيرُ لابـس

(١) ديوان سحيم: صـ١٥-١٦.

وليست يائيته بأقلَّ شأنًا من سينيته، بل إن يائيته – على ما فيها من فحش – أسْلَكُ إلى الألباب، وأجرى فى اللسان، فقد جمعت السلاسة والسهولة فى ألفاظها، مع جزالة وقوة فى تلك الألفاظ.

انظر ما قال(١):

وجِيْدٍ كجِيدِ الرِّيْمِ ليس بِعاطلٍ ... مَن الدُّرِّ والياقوتِ والشَّذر حالِيَا
كأَنّ الثُّرَيَّا عُلِّقتْ فوق نَحْرِها ... وجَمْرَ غضًى هبَّتْ له الريحُ ذاكيا
وبِتْنا، وسِادَانا إلى عَلَجَانةٍ ... وحِقْفٍ تَهَادَاه الرِّياحُ تَهَاديا
تُوَسِّدُني كفًّا وتَثْني بِمِعْصَمٍ ... عليَّ، وتَحْوى رِجْلَها مِنْ وَرائيا
وهبَّتْ لنا ريحُ الشَّمال بِقِرَّةٍ ... ولا ثَوْبَ إلا بُرْدُها ورِدائيا
وأشهدُ عندَ اللهِ أنْ قدْ رأيتُها ... وعِشرينَ منها إصبِعاً منْ ورائيا
أقلِّبها للجانبينِ، وأتَّقي ... بها الرِّيحَ والشَّفَّان مِنْ عَنْ شِماليا

وما تركته من هذه اليائية أعظم تصويراً مما أوردته.

هذه الأبيات التى أوردتها آنفاً لسحيم، ولو قُدِّر لى ولك أن نقرأها ونحن لا نعلم قائلها، لاعتقدنا جازمين أنها لأحد صعاليك العرب الأقحاح. هذه الأبيات وغيرها مما شاكلها، يأخذها النحوى، ويستشهد بها، وينعم عين قائلها. أما ما يرِد من شعر عن أناس مولدين، تُريغ عقلك فيه كثيراً، فلا تجد طلِبتك، فلا الكلمات فيه قوية، ولا المعانى عميقة، ولا التراكيب سليمة، ولا الصياغة سلسة. يزيد على ذلك تعمُّد قائلها المعاظلة فيها؛ إظهاراً لبراعته. وأين هو وأين البراعة؟

إن شعراً بهذه المواصفات لجدير بأن يطَّرح ولا يلتفت إليه.

(١) ديوان سحيم: صـ١٦– ٣٣.

قال الإمام ابن جنى[١]: "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" أ.هـ.

هذا هو الحق لا مراء فيه.

وأورد الإمام ابن رشيق كلاماً جميلاً حول هذا الموضوع، شيئاً من قاب فكره، وشيئاً منقولاً. ومما قال[٢]: "كل قديم من الشعراء فى زمانه بالإضافة[٣] إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد أحسن هذا المولد، حتى هممت أن آمر صبياننا براويته، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولداً، بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعُدُّ الشعر إلا ما كان للمتقدمين" انتهى النقل عن الإمام ابن رشيق. ثم أورد رحمه الله أبياتاً لأبى نواس تفيض سلاسة وعذوبة.

قال أبو نواس:

صِفَةُ الطُّلولِ بَلاغةُ القُدْمِ ... فاجعلْ صِفاتِك لابْنَةِ الكَرْمِ[٤]

لا تُخْدَعَنَّ عنِ التي جعلَتْ ... سُقْمَ الصَّحيحِ وصِحّةَ السُّقْمِ

تصِفُ الطُلولَ علَى السَّماع بها ... أفَذُوْ العِيانِ كأنتَ في الحُكْم؟

وإذا وصفتَ الشيءَ متَّعباً ... لَمْ تَخْلُ مِنْ غَلَطٍ ومِنْ وهْم

وهذه الأبيات قويٌّ سبكها، واضحة معانيها، سهلة تراكيبها. وهذا هو ما ننشده فى الشعر، سواءٌ أكان شعر الشواهد، أم شعر الأدب والمسامرات. إلا أن أبا نواس فى قوله: **(أفَذُوْ العِيانِ كأنتَ في الحُكْم)** جانبه الصواب فى ناحيتين:

---

(١) الخصائص: ١/٣٥.

(٢) العمدة: ١/٩٠- ٩٢.

(٣) قوله: (بالإضافة) ليس معناها: (أيضاً) كما يشيع فى أوساط المثقفين الآن، وإنما معناها: (بالنظر إلى من قبله).

(٤) أى اجعل وصفك للخمر، لا للطلول.

١- ناحية الإعراب، فقد جعل ضمير الرفع المنفصل (أنت) بعد حرف الجر الكاف.

٢- ناحية المعنى، فقد جعل المشبَّه مُشَبَّهاً به، والمشبَّه به مشبَّهاً، فالأصل أن يقول: أأنت كذى العيان. إلا أن يكون من باب القلب، كقول الشاعر: (بنونا بنو أبنائنا...) والله تعالى أعلم.

على أن الإمام أبا البركات الأنبارى يرى أن مثل هذه الأبيات، وهى الأبيات التى لا يعرف قائلوها – أقول: ومن ضمنها أبيات المولدين – يرى أنها غير حجة. يقول[١]: "أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة" أ.هـ.

وجاء عن السيوطى[٢]: "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحْدثين فى اللغة والعربية" أ.هـ.

وقال تعليقاً على كلام الأنبارى السابق[٣]: "وكأنَّ علة ذلك خوفُ أن يكون لمولَّد، أو من لا يوثق بفصاحته" أ.هـ.

وقد عقد الإمام عبدالقادر البغدادى[٤] فصلاً بعنوان: (الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف)، وقد ذكر تقسيم العلماء لطبقات الشعراء، فذكر أن الطبقة الرابعة هم المولدون، وقال: "ويقال لهم المحدثون"، ثم فصَّل فى الأخذ عن أولى هذه الطبقات، فذكر الثلاث الأوُلَ، ثم قال: "وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم" أ.هـ. ثم أورد أقوالاً لبعض العلماء وآراء، وأورد النقض عليها.

❁❁❁❁❁

(١) الإنصاف: ٥٨٣/٢.
(٢) الاقتراح: صـ١٨١.
(٣) الاقتراح: صـ١٨٢.
(٤) الخزانة: ٦/١.

ملامح شعر المولدين

ليس من شك فى أن من له أدنى نصيب من العربية، أنه سيميز شعر المولدين عن غيرهم؛ ذلك أنه أجلى من أن نبحث عن ملامحه. ولكنْ لابد أن أذكر ثَمَّ شيئاً من ملامح شعر أولئك المولدين. من ذلك:

١- السهولة الشديدة فى ألفاظه، فلغة الشعر ينبغى أن تكون أرقى من لغة الحديث العام بين الناس. ولو استعرضت أغلب الشواهد التى أوردها الإمام ابن مالك – رحمه الله – فى كتابه (شرح التسهيل) لأدركت ذلك من أول شاهد يقابلك.

٢- السطحية فى المعنى، فإن الشاهد المولد تكدُّ ذهنك لإدراك معناه، وليس كدُّك ذهنك لجزالة ألفاظه، أو لعمق الفكرة الملقاة، بل للمعاظلة والتداخل الذى يحول بينك وبين إدراك المعنى، ثم بعد هذه الرحلة الطويلة من كدِّ الذهن، ترى أن معنى ذلك البيت سطحى جداً.

٣- المعاظلة وتداخل التراكيب، فتراه يقدم ويؤخر. والتقديم والتأخير يعد من محاسن الكلام، وهو دليل على عدم تمكن الشاعر، بل هو مُعِيْن على فهم المعنى أكثر، ومؤثر فى السامع، ولكنَّ التداخل والمعاظلة فى شعر المولدين يعمِّى المعنى، فتشرِّق وتغرِّب من أجل الحصول على ما يرومه الشاعر، ثم تفاجأ بأن المعنى ساذج سطحى.

٤- تعمُّد النصح والإرشاد، والقصد إليه قصداً. والتراث العربى ليس حالياً من النصح والوعظ والإرشاد والحكمة، بل تجد كثيراً من ذلك، ولكنَّ البيت العربى الفصيح إذا شابهُ النصح، فإنه يبقى على قوته ومتانته وجزالة ألفاظه، أما شعر المولدين فأنا أقسم أنه لو لك يكن فى قوالب شعرية لقيل: هذا كلام رجل عامى ينصح العامة فى السوق بلهجة السوق، لا بلهجة الشعر.

٥- هلهلة النسج واضطرابه، وهذا ناتج – كما سبق – عن التقديم والتأخير الذى لم يأت طبعاً، بل أتى تكلُّفاً.

٦- أن القارىء من أجل أن ينهى قراءة البيت الواحد، يظل فى شواهق ووهاد، يعلو نشزاً، وعراً، ثم يهبط وهدة زلقة، ثم يعلو وعراً مرة أخرى، وذلك حاصل من أن الكلمة – فى أغلب شعر المولدين – مستكرهة فى موطنها، أى لم تسر على النسق العربى الذى لا يزيد مع الاستمرار حتى نهاية البيت، إلا سلاسة ووضوحاً وإشراقاً.

٧- النظم على أبحر محددة غالباً. فالمولدون كثيراً ما ينظمون على أربعة أبحر، هى: الخفيف، والكامل، والطويل، والبسيط. ويأتى النظم على غيرها، ولكنَّ هذه الأبحر الأربعة اخذت أغلب شعر المولدين.

٨- القصد إلى الحديث عن النجدة وإغاثة اللهفان قصداً.

٩- تكرر كلمات حضرية كثيراً، مثل: (النجدة)، (الكرم)، (لا ينفكُّ)، (صاحِ)، (المجد)، (الحمد)، (يُعنى)، (النُّجح)، (النجاح)، (نيط)، (ناط)، (تضليل)، (الغواية)، (الرشد)، (الرشاد)، (ألفى)، (يلفى)، (يعرو)، (أصِخْ)، (الإصاخة)، (ارعواءً)، (مستفاد)، (مؤثَّل)، (الندى). والكلمات الموردة آنفاً ليس الخطل منها ذاتها، ولكن تكرارها كثيراً فى أشعار المولدين جعلها سمة لأشعارهم.

١٠- تصدير بعض الأبيات بالمصدر، مراداً به التوبيخ، من نحو (خمولاً وإهمالاً)، و: (صدوداً وإعراضاً)، (وِفاقاً).

١١- أن الإمام ابن مالك ينسب بعض ما يورده من الشواهد إلى: (رجل من طيىء) أو: (بعض الطائيين)، أو: (رجل من فصحاء طيىء). وهذه النسبة تجعل فى النفس شكاً. لِمَ لَمْ يُذكر اسم ذلك الطائى؟

وأرجو أن يسامحنى قراء العربية الكرام إن قلت: إنى لا أستبعد أن تكون تلك الشواهد الضعيفة خرجت من قاب فكر واحد، وليس من شعراء متعددين، ذلك أن النَّفَس الشعرى فيها يكاد يكون متحداً. وهنا أقف، فلا أقول شيئاً، فلا يجوز أن أقول: إنها من صنع الإمام ابن مالك، ولا يجوز أن أقول: إنه اتخذ شعراء مولدين يُمِدُّونه بشواهد على الحالات التى يستحدثها، لكنى أعود فأقول: إن نَفَس تلك الشواهد يكاد يكون واحداً، والله أعلم سبحانه.

الشواهد المستهدفة
فى
(شرح التسهيل)

الشاهــد الأول

قال الإمام ابن مالك[١]: " وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى ...، وكذا قول الشاعر:

(١) **دامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا ... لولاكِ لم يك للصبابة جانحاً**

فلحقت (دام) لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال".

أقول: أستأذن الإمام ابن مالك – رحمه الله – فى أن أعترض عليه فى هذا الكلام، وإنما بينت اعتراضى على اعتراضات بعض أئمة النحو التالين لابن مالك.

إن هذا الكلام غير مسلَّم به لهذا الإمام، فإن الفعل الماضى خبر لا إنشاء، وتهيئته للدعاء خروج به عن أصله، أرأيت لو قلتُ: (زادانَّ خيرك إن نفحتَ الفقراء) أو (أن نفحت الفقراء)، بكسر الهمزة أو بفتحها، يصح الوجهان. أرأيت إن قلت ذلك، أتصح منِّى هذه العبارة؟ لا شك أنها غير سائغة.

وإنى – والله – لا أجد تفسيراً لاستشهاد الإمام ابن مالك بمثل هذه الأبيات المولَّدة، وتشبُّثه بها، فأى عربية فى بيت مجهول القائل، مترهل البناء، مهلهل النسيج؟ ووالله، إن اللجوء إلى أبيات الزهَّاد والمولَّدين لمِمَّا يجنى على النحو العربى السهل السلس، ويفسد الذائقة العربية السليمة، قال الإمام ابن هشام[٢]: "وَلَا يُؤَكد بهما الْمَاضِي مُطلقًا وشذ قَوْله:

دامن سعدك لَو رحمت متيما ... لولاك لم يَك للصبابة جانحا

فأنت ترى ابن هشام هاهنا قد جزم باستحالة وقوع مثل هذا الأسلوب، وشذَّذ البيت الذى أورده ابن مالك.

---

(١) شرح التسهيل: ١٤/١، والبيت من الكامل.

(٢) مغنى اللبيب: ٣٣٩/٢.

ومن كلام ابن هشام فى هذا[١]: "وإنما الذى يؤكد بهما هو صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً، كما فى هذا البيت[٢]:

فأنزِلَنْ سكِينة علينا

وأما المضارع، فإن كان حالاً لم يؤكد بهما [لأنه خبر]، وإن كان مستقبلاً أكِّد بهما وجوباً، فى نحو قوله تعالى[٣]: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾ وقريباً من الوجوب بعد (إمَّا) [التى هى (إنْ) الشرطية، ودخلت عليها (ما) الزائدة]، قال تعالى[٤]:﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً**﴾. "أما الماضى فلا يؤكد بهما مطلقاً". انتهى النقل عن ابن هشام الأنصارى.

فالنص السابق من ابن هشام – رحمه الله – يظهر فيه بصريح العبارة أن الماضى لا يؤكد بالنون مطلقاً. وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أره إلا عند أبى حيان[٥]. والمرادى[٦]، والشيخ خالد الأزهرى[٧]، والسيوطى[٨]، والدسوقى[٩]. هؤلاء العلماء أوردوا الشاهد على أن الأمر محل تسليم، وأن الماضى يصح أن يركد بنونى التوكيد إذا كان مستقبلاً، وأن البيت جاء على الدعاء، والدعاء يحمل معنى المستقبل.

---

(١) مغنى اللبيب: ٣٣٩/٢.

(٢) هذا من مقول الرسول ﷺ، وهو ليس بنظم، وقيل: إنه من كلام عبدالله بن رواحة، ﷺ. ينظر: حاشية الدسوقى على المغنى: ٢/٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: (٥٧).

(٤) سورة الأنفال، الآية: (٥٨).

(٥) التذييل والتكميل: ٦٥/١.

(٦) الجنى الدانى: صـ١٤٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٩/١، ٢٤٩/٢.

(٧) شرح التصريح: ٣٠٠/٢.

(٨) همع الهوامع: ٤٠١/٤.

(٩) حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب: ٣/٢.

أما ابن هشام، كما سبق[١]، والعينى[٢]، والأشمونى[٣]، والشنقيطى[٤]، فقد نصَّوا على أن توكيد الماضى بنونى التوكيد، إنما هو ضرورة شاذة، بل صرَّح العينى أن هذا شاذٌ لا يعتدُّ به، بل زاد عليه الصَّبَّان[٥] بكلمة فاصلة، ليس فى هذا الشاهد فحسب، بل فى هذا التوجه كله، وهو الاستشهاد بأشعار المولدين، قال: "أى: ليس للمولَّدين ارتكابها فى شعرهم"، بل إن ابن كيسان[٦] –رحمه الله– عدَّ المجهول القائل مولداً مصنوعاً.

وبحثت فى بعض كتب النحاة المتقدمين وبعض المتأخرين، فلم أر هذا الشاهد عندهم، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول لابن السَّرَّاج، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى البيان للشريف الكوفى، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى شرح الألفية لابن الناظم، ولا فى المحرر، ولا فى رصف المبانى، ولا فى ارتشاف الضَّرَب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى الخزانة.

(١) المغنى: ٣٣٩/٢.
(٢) المقاصد النحوية: ٣١٣/٣.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢١٣/٣.
(٤) الدرر اللوامع: ٢٤٣/٢.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٢١٣/٣.
(٦) ينظر: قول ابن كيسان فى المقاصد النحوية: ٢٣٢/٢.

الشاهــد الثانى

قال الإمام ابن مالك[1]: "والأكثرون أيضا على أن النفي بـ (ليس) و(ما) و(إنْ) قرينة مخلِّصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفيّ بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً ... وقال رجل من بنى طيىء:

(٢) **فإنك إن يعرُوك مَن أنت مُحْسِبٌ ... ليزدادَ إلا كان أظْفَرَ بالنُّجح**

أى: ما ينزلْ بك من أحسبته بالعطاء، أي: أعطيته عطاء كان كافياً، ليزداد على الكفاية، إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفي بـ (إنْ) هنا مستقبل، لا شك في استقباله" أ.هـ.

أقول: إن المعنى المتطلَّب من هذا البيت معنى متكلف، لا روح فيه ولا غناء، وإنما قائله كالذى أصابته الكِظَّة، فغلبته على نفسه، فراح يدحرج كلمات لا روح فيها ولا معنى.

ولو لم يكن من معرَّة هذا البيت إلا أنه عديم المعنى، لكان هذا كافياً فى ردِّه وعدم قبوله، بلْهَ أن يكون شاهداً نحوياً.

وهذا الشاهد لم يورده – حسب علمى، والله أعلم – إلا أبو حيان[2].

وقد بحثت فى المراجع التى تحت يدى، فلم أجده فيها. فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى أصول النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكلفى النحو، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور،

---

(١) شرح التسهيل: ١/٢٢– ٢٣، والبيت من الطويل.

(٢) التذييل والتكميل: ١/٩٤.

ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى ارتشاف الضَّرَب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح ابن عقيل على الألفية، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

إن بيتاً بمثل هذه المغمورية لدى العلماء، وما سبق من حديث عن المعنى المتحصل منه، ليذهب بك العجب فيه كل مذهب. يضاف إلى ذلك أن ابن مالك نسبه إلى رجل من طيىء. وهذا شىء تكرر عنده فى أكثر من موطن.

الشاهــد الثالث

قال الإمام ابن مالك[١]: "وتخلُّص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع" كقول الشاعر:

(٢) يَهُولك أن تموتَ وأنت مُلْغٍ ... لما فيه النجاةُ من العذاب

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن الأصل قد يطرأ عليه ما يغيّره، فإن الأصل فى الفعل المضارع أنه للحال، تقول: (يبيت زيد طاوياً)، أى: الآن يكون منه هذا الأمر، وهو البيتوتة على الطَّوَى، ولكنْ يطرأ على المضارع ما يخرجه عن الحال إلى الاستقبال. وقد عدَّ الإمام ابن مالك هذا البيت مما خرج من الحال إلى الاستقبال؛ ذلك أنه قال[٢]: "ويتخلَّص للاستقبال ...، وبإسناده إلى متوقَّع. وقد علَّق الدمامينى[٣] على هذا البيت بقوله:

"ف (يهولك) مستقبل؛ لإسناده إلى الموت الذى هو متوقَّع، إذْ لو أريد به الحال لزم المحذور السابق، وهو سبق الفعل لفاعله فى الوجود". وكذا علَّق الشنقيطى[٤]، قال: "والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك مُلْغٍ لما يندبك من عذاب الله، يعنى من الطاعة وأعمال الخير" أ.هـ.

فالهول لم يحصل الآن، وإنما سيحصل إذا عاينت الموت.

أقول: ويؤوِّل النحاة أو بعضهم مثل هذا البيت الذى لا يزيد مع الشرح إلا غموضاً.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٤/١، والبيت من الوافر.

(٢) شرح التسهيل: ٢٣/١.

(٣) تعليق الفرائد: ١٠٣/١.

(٤) الدرر اللوامع: ٩/١.

وممن أورد هذا الشاهد: أبوحيان[١]، والدمامينى[٢]، والسيوطى[٣]، والشنقيطى[٤].

وبحث فى غير هذه المراجع، فلم أعثر على هذا البيت، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى البيان للشريف الكوفى، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برّى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى المقاصد النحوية، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح.

(١) التذييل والتكميل: ٩٦/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٣١/٤.
(٢) تعليق الفرائد: ١٠٣/١.
(٣) همع الهوامع: ٢٠/١.
(٤) الدرر اللوامع: ٩/١.

الشاهـد الرابع

قال الإمام ابن مالك[1]: "وينصرف إلى المضي بـ (لم)، و(لمّا) الجازمة، و(لو) الشرطية غالبًا، وبـ (إذ)، وبـ (ربما)، و(قد) في بعض المواضع". ثم قال: "وكقول الشاعر فى (ربما):

(٤) **لا يُضِيْعُ الأمينُ سرًّا ولكنْ ... ربَّما يُحْسَب الخَؤون أمِيناً**

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن الفعل المضارع إذا صحبته (ربما)، أنه ينصرف معناه إلى الزمن الماضى.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أر احداً أورد هذا البيت، ولا حتى من شرحوا (التسهيل)، كأبى حيان، والدمامينى. فليس البيت فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد فى شرح الإيضاح، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى المحرر، ولا فى رصف المبانى، ولا فى التذييل والتكميل، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧/١، والبيت الشاهد من الخفيف.

إن بيتاً بمثل هذه المغمورية لدى العلماء كلهم، ليبيّن للقارىء الكريم أن الإمام ابن مالك مولع بالتكثُّر من القواعد النحوية، والاستثناءات، والتشعيبات والتفريعات التى أصابت مَنْ بعده من المتأخرين بالإعياء لإدركها، حتى أعرضوا عن بعضها.

ولو أنها أبيات قوية السبك، جزلة المعانى، لاستحقَّت أن تضرب لها أكباد الإبل، ولكنها أبيات مهلهلة النسج، قليلة الغناء.

الشاهــد الخامس

قال الإمام ابن مالك[١]: "وقِيدتْ (لو) بالشَّرْطية احترازاً من المصدرية، واحتُرِز بـ (غالباً) من ورود الشرطية بمعنى (إنْ)، كقوله تعالى[٢]: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾"، بمعنى: (إن تركوا)، فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع، لكان مستقبل المعنى، كما يكون بعد (إنْ)، كقول الشاعر:

(٥) **لا يُلْفِكَ الرّاجِيكَ إلا مُظهِرًا ... خُلُقَ الكِرام، ولوْ تكونُ عديماً**

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن (لو) إذا وليها المضارع، وكانت بمعنى (إن) الشرطية، فإنها تحوّله إلى المستقبل، ولا يكون دالاً على الزمن الحالِّ.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أر أحداً أورد هذا البيت، إلا بعض المتأخرين، أما المتقدمون وأكثر المتأخرين فلم يوردوه. أورده من المتأخرين: أبو حيان[٣]، والمرادى[٤]، وابن هشام الأنصارى[٥]، والإربلى[٦]، والدمامينى[٧]، والعينى[٨]، والشيخ خالد الأزهرى[٩]، والأشمونى[١٠].

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧/١، والبيت من الكامل.
(٢) سورة النساء، الآية: (٩).
(٣) التذييل والتكميل: ١٠٥/١.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ٣٦٠/٢، والجنى الدانى: صـ٢٨٥.
(٥) مغنى اللبيب: ٢٦١/١.
(٦) جواهر الأدب: صـ٢٦٧.
(٧) تعليق الفرائد: ١٠٩/١.
(٨) المقاصد النحوية: ٤٣١/٣.
(٩) شرح التصريح: ٤١٩/٢.
(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٣٨/٤.

وبحثت فى ما تحت يدى من المراجع النحوية الأخرى، فلم أعثر فيها على البيت، فليس فى الكتاب، ولا المقتضب، ولا الأصول فى النحو، ولا التعليقة، ولا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا الخصائص، ولا المقتصد، ولا شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا البيان فى شرح اللمع، ولا آمالى ابن الشجرى، ولا شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا كشف المشكل، ولا التخمير، ولا شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا المحرر فى النحو، ولا رصف المبانى، ولا ارتشاف الضرب، ولا أوضح المسالك، ولا شرح الألفية لابن عقيل، ولا شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا همع الهوامع، ولا الخزانة، ولا الدرر اللوامع.

الشاهـــد السادس

قـال الإمـام ابـن مالـك[١]: " وقـد يُقْصـرُ (حَـمٌ)، وهمـا، أي (الأب) و(الأخ)، فيقـال: (هذا أبـاك)، و(مـررت بأبـاك)، وكـذا (الأخ) و(الحـم)، وفـي المثل: (مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ)، ويروى بالواو، وقال الشاعر:

(٦) **أخاك الذي إنْ تَدْعُه لِمُلمَّةٍ يُجِبْـك لمـا تَبغـى، ويكفِـك مـن يبغـى**

وإن تَجْفُـه يومـا فلـيس بمكافئًـا فيَطْمَعَ ذو التزوير والوشْى أن يصغى"

أقول: القصـر لغـة مـن لغـات الأسـماء السـتة، وهـى لـزوم الألـف فـى الأحوال الإعرابية الثلاثة.

وليست لغة القصر شاذة، فيبحثَ لها عن شاهد من ميراث المولدين، بل هى لغة مشهورة ذائعة، وجاء عليها قول الراجز[٢]:

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

أمـا الشـاهد الـذى بـين أيـدينا فلـم أر – حسـب اجتهـادى – مـن أورده شاهداً علـى هذه القضية، إلا أبا حيان[٣]، وابن هشام[٤].

وقد رجعت إلـى بعض آثار المتقدمين، فلم أر من أورده. فليس هذان البيتـان فـى الكتـاب، ولا فـى المقتضـب، ولا فـى الأصـول فـى النحـو، ولا فـى

---

(١) شرح التسهيل: ٤٥/١، والبيت من الطويل.

(٢) البيتان ينسبان لرؤبة. وهما فى ملحقات ديوانه، صـ١٦٨ من أبيات مطلعها:

أيَّ قلوصِ راكبٍ ترَاهَا ... شالُوا عَلَيْهِنَّ فشُلْ عَلاها

وفى البيتين شاهدان:

١- (وأبا أباها): فقد جاء الاسم على لغة القصر.

٢- (غايتاها): فقد جاء المثنى على لغة من يعرب بالألف فى الحالات الإعرابية كلها. ينظر: الإنصاف: ١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣/١، وذكر ابن يعيش أنها بلغة بلحارث. وأوضح المسالك: ٤٤/١، وشرح التصريح: ٦٣/١.

(٣) التذييل والتكميل: ١٦٦/١.

(٤) شرح شذور الذهب: صـ٢٢٣، وتخليص الشواهد: صـ٦٢.

التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، والا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى التذييل والتكميل، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح الألفية للمكودى، ولا فى جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى المقاصد النحوية، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد السابع

قال الإمام ابن مالك[١]: "وقد تشدد نونه[٢]، وخاء أخ، وباء أب، وقد يقال أَخْوٌ"، ثم استشهد بهذا البيت:

(٧) ما المرءُ أَخْوَك إن لم تُلْفِه وَزَرًا ... عند الكريهة مِعْوانًا على النُّوَبِ

ووجه الاستشهاد: ثَم هو إسكان الخاء فى (أخوك).

ولا شك أن العرب تتوسَّع فى مثل هذا، فهذه لغات الأسماء الستة الثلاثُ دليل على ذلك، بل أنشد الفراء فى هذا الذى نحن بصدده الآن، قول الشاعر[٣]:

لِأَخْوَيْنِ كانا خير أَخْوين شيمَةً ... وأنفعه في حاجةٍ لي أريدُها

ولـيس ثـم الأمـر، ولكـنَّ الأمـر أن يستشـهد علـى مثـل هـذا بأبيـات حضرية مولَّدة، تعرف ذلك فى سيماها، ومنها الشاهد الذى نحن بصدده.

وهذا الشاهد لم يروه – حسب علمى – إلا قليل من النحاة المتأخرين، أورده: أبو حيان[٤]، والدمامينى[٥]، والسيوطى[٦]، والشنقيطى[٧].

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، سوى ما ذكرته الآن، فلم أجد هذا البيت، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة على كتاب سيبويه، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه

---

(١) شرح التسهيل: ٤٥/١، والبيت من البسيط.

(٢) يعنى: نون (هن).

(٣) ينظر: قول الفراء فى التذييل والتكميل: ١٥٨/١، وقد ذكر محققه أن ابن منظور فى اللسان نسب البيت إلى خليج الأعْيويّ.

(٤) التذييل والتكميل: ١٥٨/١.

(٥) تعليق الفرائد: ١٤٧/١.

(٦) همع الهوامع: ١٢٩/١.

(٧) الدرر اللوامع: ٣٣/١.

للأعلم الشنتمرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد وتلخيص الفرائد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب. والله تعالى أعلم.

الشاهــد الثامن

قال الإمام ابن مالك[١]: "وسقوطها للإضافة كثيراً، كقوله تعالى[٢]: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾"، وللضرورة، كقول الشاعر:

(٨) ولسْنا – إذَا تأبَوْن سِلْماً بمُذْعِنِي ... لكُمْ، غيرَ أنا إنْ نُسالَمَ نُسالِمِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن حذف النون فى غير إضافة، من جمع المذكر السالم إذا وقع فى الشعر، فإنما هو ضرورة شعرية.

أقول: وهذا البيت لو لم يكن فيه إلا هزال معناه، لكان ذلك كافياً فى ردّه، فإنا لم نعهد العربى بهذه المهانة أمام خصمه، فهو يقول: نحن نريد السلم، فإن أبيتموه، فإننا لن نذعن لكم، ثم يتجدد رجاء الشاعر فى ما بقى عند خصمه من رحمة أو نخوة، فيقول: ولكنْ، إن سالمتمونا سالمناكم. ووالله، ما ينطق العربى بمثل هذا، ولا عهدناه عنه.

وهذا البيت الذى اورده الإمام ابن مالك، لم أر أحداً أورده – فى ما تحت يدى من المراجع – إلا اثنين من متأخرى النحاة، هما أبو حيان[٣]، والدمامينى[٤]. ولا أشكُّ أنه لولا أنهما شارحان لمتن التسهيل ما أورداه.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع الأخرى، فلم أجد هذا البيت، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح

---

(١) شرح التسهيل: ٧٢/١، والبيت من الطويل.

(٢) سورة المائدة، الآية: (١).

(٣) التذييل والتكميل: ٢٨٢/١.

(٤) تعليق الفرائد: ٢٢٠/١.

فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تلخيص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى الهمع، ولا فى الخزانة، ولا فى قراضة الذهب، ولا فى الدرر.

الشاهـد التاسع

قال الإمام ابن مالك[١]: "وما أُعْرِب مثل هذا الجمع غيرَ مستوفٍ للشروط فمسموع، كـ (نحن الوارثون)، و(أُولي)، و(علّيين)، و(عالَمين)، و(أهلين) ...".

ثم أورد هذا الشاهد[٢]:

(٩) وما رَحِمُ الأهلين إنْ سالموا العِدا بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب

ولكن أخو المرء الذي إذا دعا أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

أقول: أى معنى مُتَحَصَّل من هذين البيتين؟ فإنه لا شك ولا ريب أن الأهلين إذا سالموا العدا، فإن القريب يتأذَّى من ذلك. إنَّ ضعف معنى البيت وحده كاف فى نقض هذا الشاهد.

وهذه الكلمة (أهل) قد جمعت جمع تصحيح، وألحقت بالجمع المذكر السالم.

وقد وردت هذه الكلمة فى القرآن الكريم، قال تعالى[٣]: ﴿**شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا**﴾، وقال سبحانه[٤]: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**﴾.

ووردت فى الشعر، قال لبيد[٥]:

ومَا المالُ والأهْلُونَ إلاَّ وَديعَة ... وَلابُدَّ يَوْماً أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ

---

(١) شرح التسهيل: ١/٨٠، والبيت من الطويل.

(٢) شرح التسهيل: ١/٨٢.

(٣) سورة الفتح، الآية: (١١).

(٤) سورة التحريم، الآية: (٦).

(٥) من الطويل. ديوان لبيد بن أبى ربيعة: صـ١١١، من قصيدة مطلعها:

بَلِيْنا، وما تَبْلَى النجومُ الطَّوالِعُ ... وتَبْقَى الجِبالُ بَعْدَنَا والمَصانِعُ

ووروودها فى القرآن الكريم، وفى الشعر العربى الفصيح يدل على أنها شائعة ذائعة، فما بال الإمام ابن يصطفى هذين البيتين المغمورين، شاهدين على هذا الباب، ويدع الشائع الذائع؟

وقد بحثت في ما تحت يدى من مراجع، فلم أر من أورد هذين البيتين شاهدين على هذا الباب. بل إن شارحى التسهيل: الدمامينى وأبا حيان لم يوردا هذين البيتين.

وهذان البيتان لم يردا فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى شرح الألفية لابن الناظم، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى التذييل والتكميل، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد العاشر

قال الإمام ابن مالك[1]: "ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه جائزة، كقول الشاعر:

(١٠) **قلوبُكما يغشاهما الأمنُ عادةً ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذُّعْرُ**

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن يوضع الجمع موضع التثنية، فلم يقل الشاعر: (قلباكما يغشاهما). وأمثال هذا فى العربية كثير، قال تعالى[2]: ﴿**إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾، وقال عليه الصلاة والسلام لأبى بكر وعمر[3]: "ما أخرجكما من بيوتكما"؟، وقال ﷺ لعلى وفاطمة – رضى الله عنهما –[4]: "إذا أخذتما مضاجعكما".

وهذا بلا شك إنما يصح إذا لم يحدث ذلك لبساً، فإن أحدث لبساً لم يجزْ، فلا يصح أن تقول: (أعطيتكما دراهمكما)، وأنت إنما أعطيت كل واحد منهما درهماً.

ورواية البيت فى شرح التسهيل لابن مالك، وعند أبى حيان[5]: (إذا منكما)، وروايته عند الدمامينى[6]: (إذا كانت).

وقد بحثت فى كتب الشواهد، فلم أرَ – حسب اجتهادى – من أورد هذا البيت، غير أبى حيان والدمامينى، وهما – كما أوردت من قبل – شارحان

---

(١) شرح التسهيل: ١٠٦/١، ١٠٨، والبيت من الطويل.

(٢) سورة التحريم، الآية: (٤).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى: ١٨١/١٣، من حديث أبى هريرة، ﷺ. كتاب الأشربة. باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب الطعام للتابع. الحديث ذو الرقم (٢٠٣٨).

(٤) فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ٦٣٤/١٠، من حديث على، ﷺ. كتاب النفقات. باب عمل المرأة فى بيت زوجها. الحديث ذو الرقم (٥٣٦١).

(٥) التذييل والتكميل: ٧٢/٢.

(٦) تعليق الفرائد: ٢٩٣/١.

لـ (التسهيل) الذى هو محط بحثنا هنا، ولا غرو أن يوردا الشواهد التى أوردها صاحب المتن.

وقد بحثت فى كتب المتقدمين والمتأخرين، فلم أر من أورد هذا البيت، فليس البيت فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد الحادى عشر

قال الإمام ابن مالك[1]: "تلحق قبل ياء المتكلم ... نونٌ مكسورة للوقاية، ...، وقد تلحق مع اسم الفاعل". ثم أورد – رحمه الله – هذا الشاهد:

(١١) وليس المُوافِيني ليُرْفَدَ خائبا ... فإنّ له أضعافَ ما كان أَمَّلا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أنه لا بأس أن تلحق نون الوقاية اسم الفاعل إذا أضيف، بل ذكر أن أبا زريا الفراء أورد بيتاً يؤيد هذا المذهب، وهو قول الشاعر[2]:

وما أدري وظني كل ظن ... أمُسْلِمُني إلى قومي شراح

يريد: (شراحيل).

والحق أن أبا زكريا – رحمه الله – أورد البيت، ولكنه لم يروده على أن ذلك أمر شائع سائغ، بل أورده وانتقده[3]: "لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مَكْنِيّ عنه، فمن ذلك أن يقولوا: (أنت ضاربىْ). ويقولون للاثنين: (أنتما ضارباى)، وللجميع: (أنتم ضاربيَّ)، ولا يقولوا للاثنين: (أنتما ضاربانني) ولا للجميع: (ضاربونَني)، وإنّما تكون هَـذِه النون فِي (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)، مثل: (ضربوني)، و(يضربني)، و(ضربني). وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: (أنتَ ضاربُني)؟ يتوهم أَنَّهُ أراد: (هَل تضربني)؟، فيكون ذَلِكَ عَلَى غير صحَّة ...، وقال آخر:

وما أدري وظنِّي كلُّ ظنّ ... أمسلمني إلى قوم شراح

يريد: (شراحيل) ولم يقل: (أمسلميْ)، وهو وجه الكلام" أ.هـ.

---

(١) شرح التسهيل: ١٠٦/١، ١٠٨، والبيت من الطويل.

(٢) من الوافر. والبيت منسوب فى الدرر: ١١١/١، إلى يزيد بن محمد الحارثى. وقد ورد فى الدرر برواية: **فما أدرى، وكل الظَّنّ ظنِّي**. وينظر: المقرب: ١٢٥/١، ورصف المبانى: صـ ٣٦٣، ومغنى اللبيب: ٣٤٥/٢، والهمع: ٢٢٥/١.

(٣) معانى القرآن: ٣٨٥/٢– ٣٨٦.

ثم أورد شاهدين شعريين وانتقدهما. الأول قول الشاعر[١]:

هَلِ الله من سَرْو الْعَلَاةِ مُرِيحِنِي ... ولَمَّا تَقَسَّمْنِي النِّبَارُ الكوانِسُ؟

والثانى قول الآخر[٢]:

هم القائلونَ الخيرَ والفاعلونَه ... إذَا ما خَشُوا من محدث الأمر مُعْظَما

على أنه ورد فى صحيح الإمام البخارى من حديث عائشة، رضى الله عنها قوله ﷺ لليهود[٣]: "إنى سائلكم عن شىء، فهل أنتم صادقونى"؟ وكرر ذلك ﷺ. فلم يقل (صَادِقِيَّ)؛ بل أثبت النون.

ولسنا بصدد الحديث عن الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، فذاك حديث فى بابه.

وجزى الله الشيخ الإمام ابن مالك خير جزائه، على منافحته فى هذا الباب. ومما يحسن ذكره هنا أنه جرت مكاتبة بين الإمامين الدمامينى، وسراج الدين البلقينى حول هذا الموضوع. وهى قصيرة جداً. فليعد إليها[٤].

والسؤال الذى يرد علينا الآن: إذا كان فى هذه المسألة أكثر من شاهد عن العرب، وقد روى بعض هذه الشواهد إمام متقدم حجة. غضَّ النظر عن رأى الفراء فى هذه المسألة، وورد فيها حديث عن المصطفى، ﷺ أقول: إذا كان ذلك كله قد ورد فى هذه المسألة، فلِمَ يلجأ الإمام ابن مالك – رحمه الله – إلى الاستشهاد بهذا البيت المولد؟

---

(١) معانى القرآن: ٣٨٦/٢، وهو من الطويل. وقد بحثت عنه فى معجم شواهد العربية للشيخ عبدالسلام هارون، رحمه الله، وفى المعجم المفصل لإميل بديع يعقوب، فلم أعثر عليه.

(٢) معانى القرآن: ٣٨٦/٢، وهو من الطويل. وينظر الكتاب: ١٨٨/١، قال سيبويه: "وزعموا أنه مصنوع". وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٢، والخزانة: ٢٦٦/٤، قال الشيخ عبدالقادر البغدادى: وليس أحد من النحويين المتقنين يجيز مثل هاذ فى الضرورة".

(٣) فتح البارى: ٤١٢/١١، كتاب الطب. باب ما يذكر فى اسَمّ النبى، ﷺ. والحديث ذو الرقم (٥٧٧٧).

(٤) حقَّق هذه المكاتبة الدكتور رياض الخوَّام ونشرها، وسمَّاها: (الاستدلال، بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية).

وقد استعرضت – فى ما استطعت – إرث الإمام ابن مالك، فلم أر من أورد هذا البيت، وإنما ذكره النحاة المتأخرون، وذكره أبو حيان[١]، والمرادى[٢]، وابن هشام[٣]، والدمامينى[٤]، والسيوطى[٥]، والشنقيطى[٦].

ولكنى لم أجده فى: الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب.

ما كان أغنى الإمام ابن مالك – يرحمه الله – عن أن يستشهد على هذه المسألة ببيت مولد، وقد وجد غيره من الشواهد التى رواها لنا متقدمو النحاة!

(١) التذييل والتكميل: ١٨٨/٢.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ١٠٧/١.
(٣) مغنى اللبيب: ٣٥٤/٢.
(٤) تعليق الفرائد: ٦٤/٢.
(٥) همع الهوامع: ٢٢٥/١.
(٦) الدرر اللوامع: ١١١/١.

الشاهــد الثانى عشر

قال الإمام ابن مالك[1]: "ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر:

(١٢) **بَنَصرِكم نحن كنْتُم ظافرين وقد ... أغْرى العِدا بكم اسْتِسْلامُكم فَشَلاً**

أقول: لعل القارىء الكريم يدرك صعوبة نيل معنى هذا البيت.

وإن صعوبته – والله – لم تأت من كلماته، فكلماته مبذولة مستهلكة، لا تعصِّى فيها، وإنما أتت من التعقيد اللفظى الذى فى قوله: (بنصركم نحن)، وإنما أراد (بنصرنا إياكم)، فقد أضاف الشاعر هاهنا المصدر إلى المفعول، ولا مناص من أن يأتى بالفاعل، فأتى به منفصلاً، قال الدمامينى[2]: "فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله، بل يترجح، نحو: (عجبت من ضربكَهُ)، و(من ضربك إياه)" أ.هـ.

ونحن نعلم أن إضافة المصدر إلى فاعله مشهورة ذائعة فى الكلام العربى، قال الشاعر[3]:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقلَه ... كالثور يُضربُ لما عافت البقر

وهو الأصل، وهو الذى يقتضيه نظم الكلام العربى الفصيح، مالم يرد ما يلوى هذا الأصل. والحديث فى ذلك مبثوث فى كتب النحو.

---

(١) شرح التسهيل: ١٤٩/١، والبيت من البسيط.

(٢) تعليق الفرائد: ٨٥/٢.

(٣) من البسيط، والبيت يستشهد به على نصب المضارع بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد (ثُمَّ)، لأن المضارع مع (أن) المضمرة فى تأويل مصدر معطوف على اسم ليس فى تأويل الفعل. وقد البيت فى أوضح المسالك: ١٧٧/٤، وشرح التصريح: ٣٩٠/٢، وقد نسبه الشيخ خالد إلى أنس بن مدركة الخثعمى. وهمع الهوامع: ١٤١/٤، والخزانة: ٤٦٢/٢، والبغدادى إنما أورد عجز البيت. ولم يورده على أنه شاهد نحوى، بل أورده فى ميدان معاقبة البرىء بذنب غيره، كقولهم: (يشرب عجلانُ، ويسْكَر ميسرة).

ولو قدِّر لنا أن نُحدِث مثالاً على نسق البيت محلِّ حديثنا، لقلنا[١]:

(زيدٌ عجبت من ضربك هو). وهذه الصيغة النثرية لم أر من أوردها فى ما تحت يدى من المراجع التى أوردت البيت، إلا أبا حيان، والسيوطى، غير أن السيوطى جاء بها هكذا: (عجبت من ضربك هو). ولا أرى ذلك صواباً والله أعلم، لأنه لم يتقدم ذكر لصاحب ضمير الرفع، أما إيراد أبى حيان فقد اشتمل على صاحب الضمير.

وأنى – والله – لأشُكُّ أن يذِلَّ – بالذال، وليس بالزاى – لسان العربى الفصيح بمثل هذا المثال، بل هو مما اخترعه النحاة المتأخرون، وأتو عليه بشواهد لينة مترهِّلة، ليس فيها اعتدال العربى الفصيح، ولا جزالة ألفاظه، والله أعلم.

وهذا الشاهد تابع فيه ابن مالك بعضُ من جاء بعده. وممن أورد هذا الشاهد من النحاة المتأخرين: أبو حيان[٢]، والمرادى[٣]، والدمامينى[٤]، والشيخ خالد الأزهرى[٥]، والسيوطى[٦]، والشنقيطى[٧].

وبحثت عنه فى غير ما تقدم من المصادر، فلم أجده فيها، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف

(١) التذييل والتكميل: ٢/٢٢١، وهمع الهوامع: ١/٢١٧.
(٢) التذييل والتكميل: ٢/٢٢١.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/٩٣.
(٤) تعليق الفرائد: ٢/٨٥.
(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١/١٠٨.
(٦) همع الهوامع: ١/٢١٧.
(٧) الدرر اللوامع: ١/١٠٠.

المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب.

الشاهــد الثالث عشر

قال الإمام ابن مالك[١]: "ومثال المفصول بـ (إما) قول الشاعر:

(١٣) بِكَ أو بي استعانَ، فَلْيَلِ إمَّا ... أنا أو أنت ما ابتغَى المُستعينُ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أحد المواضع التى يجب فيها انفصال الضمير، وهو أن يكون مفصولاً بـ (إما). ومعنى البيت: قد استعان المستعين بى أو بك، فلأنجزْ له ما طلبه، أو لتُنْجِزْه أنت.

وهو بلا شك بيت ضعيف السبك، مهلهل النسج، ولولا أنه ركّب فى قالب شعرى، لَمَا عدَا أن يكون نثراً هزيلاً لا روح فيه. وهذا شأن أغلب الشواهد التى يزجيها الإمام ابن مالك – رحمه الله – فى كتابه (شرح التسهيل) لإثبات بعض القواعد التى يذكرها.

وفى البيت تنازع، فقد تنازع فعلا (استعان) و(ابتغى) فى (المستعين)، فكلاهما يطلبه فاعلاً، ولم يُدْرَ أيهما أعمل الشاعر.

ورواية ابن هشام للبيت: (فلْيَلِ)، وهو فعل مضارع، ماضيه: (وَلِىَ) من الولاية، واللام فيه للأمر، وهو مجزوم بحذف حرف العلة. ورواية الدمامينى: (فَلْيَكُ).

وهذا الشاهد لم يذكره – حسب ما وقفت عليه من المراجع – إلا بعض النحاة المتأخرين، أورده أبو حيان[٢]، والمرادى[٣]، والدمامينى[٤]، والعينى[٥].

فليس هذا البيت فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى

---

(١) شرح التسهيل: ١/١٥٠، والبيت من الخفيف.
(٢) التذييل والتكميل: ٢/٢٢٧.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/٩٤.
(٤) تعليق الفرائد: ٢/٩٢.
(٥) المقاصد النحوية: ١/١٧١.

الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع لابن الخباز، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح على التوضيح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد الرابع عشر

قال الإمام ابن مالك[1]: " ... ومن هذا النوع قول الشاعر:

(١٤) إنْ وجدتُ الصديقَ حقًا لإيّا ... ك فَمُرْنِي فلن أزال مُطِيعا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن الضمير إذا صحب اللام الفارقة وجب أن يفصل. والحق أنه لا يتأتَّى اتصال الضمير هاهنا، أى مع اللام الفارقة، ولكنَّ السؤال: هل دخول اللام الفارقة على الضمير صحيح أسلوباً؟ وهل وجد فى استعمال العرب؟

لن استعرض كتب السابقين الأولين من النحاة، بل سأستعرض كتاباً لنحوى قريب العهد من ابن مالك، بل هو أستاذ لابن مالك، وهذا النحوى – حسب علمى – لم أره استشهد فى كتابه ببيت لمولَّد، وهو الإمام ابن يعيش ٦٤٣هـ.

فقد أورد – رحمه الله – المواضع التى يجب فيها انفصال الضمير[2]. على أن الأصل فى العربية الاتصال، لأنه أخصر، ولا يعدل عن الاتصال إلى الانفصال إلا لعارض.

فذكر – رحمه الله – تسعة مواضع: خمسة فى ضمائر الرفع، وأربعة فى ضمائر النصب.

مواطن ضمائر الرفع:

١- أن يكون الضمير مبتدأ: هو أخوك.

٢- أن يكون خبراً: الكريم أنت.

٣- أن يكون خبر (إن) وأخواتها: إن الذاهبين نحن.

٤- أن يكون بعد (إلا) الاستثنائية: ما حضر إلا أنت.

٥- أن يكون معطوفاً: جاء عبدالله وأنت.

---

(١) شرح التسهيل: ١/١٥١، والبيت من الخفيف.

(٢) شرح المفصل: ٣/١٠١- ١٠٣.

مواطن ضمائر النصب:

١- أن يتقدم الضمير على عامله، نحو قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾.

٢- أن يكون مفعولاً ثانياً: علمته إياه.

٣- أن يكون مفعولاً ثالثاً: أعلمت زيداً عمراً إياه.

٤- أن يكون إغراء أو تحذيراً: إياك وترك الصلاة.

ولم يعرض ابن يعيش – رحمه الله – للحالات التى عرض لها ابن مالك، رحمه الله، والتى منها هذه الحالة التى لا يمكن أن يطاوع العربيَّ فيها لسانُه فى أن ينطق بشاهدها.

أما ابن مالك – رحمه الله – فقد بثّها فى شرح التسهيل، فجاء المراديُّ بعده فعدَّها اثنى عشر موضعاً[١]، واستشهد بشواهد ابن مالك. ولا شك أن ابن يعيش – رحمه الله – أغفل مواطن أوردها ابن مالك، رحمه الله، وأن ابن مالك أغفل مواطن أوردها ابن يعيش، وليس ثَمَّ الشأن، وإنما الشأن أن يستشهد على القاعدة ببيت حضرى مولد مترهل ضعيف.

والشاهد الذى معنا، إنما أورده بعض النحاة المتأخرين، أورده أبو حيان[٢]، والمرادى[٣]، والدمامينى[٤]، والعينى[٥]، والشيخ خالد الأزهرى[٦]، والسيوطى[٧]، والشنقيطى[٨].

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/٩٣- ٩٥.

(٢) التذييل والتكميل: ٢/٢٢٧.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ١/٩٥.

(٤) تعليق الفرائد: ٢/٩٣.

(٥) المقاصد النحوية: ١/١٧١.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ١/١٠٩.

(٧) همع الهوامع: ١/٢١٩.

(٨) الدرر اللوامع: ١/١٠٣.

هؤلاء النحاة متابعون لابن مالك فى إيراده، دون نقد أو إبداء رأى.

وقد بحثت عن هذا الشاهد فى كتب النحاة المتقدمين، بل حتى المتأخرين، غير من ذكرته آنفاً، فلم أر أحدهم استشهد به، فليس فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد، ولا فى شرح أبيات سيبويه للأعلم الشنتمرى، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح، ولا فى كشف المشكل، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح الألفية لابن الناظم، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر فى النحو، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى قراضة الذهب.

الشاهــد الخامس عشر

قال الإمام ابن مالك[1]: " ... والمنصوب باسم فاعل مضافٍ إلى ضمير هو مفعول أول، كقول الشاعر:

(١٥) لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ الله إنَّ أذًى ... واقيكه اللهُ، لا يَنْفَكُّ مأموناً

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن من المواطن التى يجوز فيها اتصال الضمير وانفصاله، والمختارُ الانفصالُ، لكنْ عُدِل عنه إلى الاتصال لضرورة الشعر، من المواطن: أن يكون ذلك الضمير منصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو المفعول الأول[2]، كالكلمة الواردة فى البيت: (واقيكه)، فالكاف مضاف إليه، وهى المفعول الأول، والهاء هى المفعول الثانى، ولو فصل لقال: (واقيك الله إياه).

والفعل (وقى) وما تصرَّف منه، ينصب مفعولين، قال تعالى[3]: ﴿**فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ**﴾.

وقد سبق آنفاً أن الإمام ابن مالك يرى أن الأصل فى مثل هذا الشاهد هو الانفصال، وأنه إنما عدل عنه إلى الاتصال لضرورة الشعر.

لكنَّ أبا حيان – رحمه الله – لا يوافق ابن مالك فى ذلك، قال[4]: "وليس كذلك، بل الاتصال عربى، وإن كان الانفصال هو الكثير". ثم ذيَّل هذا بقوله: "هذا مفهوم كلام سيبويه".

أقول: وسيبويه – رحمه الله – واضح العبارة فى هذا الباب، أعنى باب الضمائر، ومسألة الاتصال والانفصال فيها، بل إنك تدرك ما يريد من عناوين أبوابه.

---

(١) شرح التسهيل: ١٥٣/١، والبيت من البسيط.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٤/١.

(٣) سورة الإنسان، الآية: (١١).

(٤) التذييل والتكميل: ٢٣٧/٢.

وقد تناول – رحمه الله – باب المضمرات فى ما يقارب أربعين صفحة، تناولها فى الجزء الثانى من صـ٣٥٠ إلى صـ٣٨٨. وقد جاء عنه[١] – رحمه الله – فى المسألة التى هى محور حديثنا أنه يجيز الأمرين: الاتصال والانفصال، وذكر أن الاتصال عربى، وإن كان الانفصال هو الأصل، كما أورد ذلك عنه الإمام أبو حيان، قال الإمام سيبويه: "فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب، فقلت: (أعطاهوها) و(أعطاهاهُ) جاز وهو عربى، ولا عليك بأيهما بدأت؛ من قِبَل أنهما كلاهما غائب"، ثم عقب – رحمه الله – بقوله: "وهذا أيضاً ليس بالكثير فى كلامهم" أ.هـ.

أقول: ولا أحب أن أفوِّت الحديث فى هذه المسألة، وبخاصة أن المتناول لها إمام له قدره ومكانته بين العلماء فى النحو، فقد جاء عنه – رحمه الله –[٢]: "هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذى لا يقع موقع ما يضمر فى الفعل إذا لم يقع موقعه"، ثم فصَّل فقال: "فمن ذلك قولهم: (كيف أنت)، و(أين هو)"؟ ثم علَّل فقال: "من قِبَل أنك لا تقدر على التاء ههنا، ولا على الإضمار الذى فى (فَعَلَ).

فسيبويه – رحمه الله – أور هاهنا اللفظ المستعمل عن العرب، وذكر أنه لا يصح فيه الانفصال، ثم تخيَّل أن يكون اسم الاستفهام متصلاً بالضمير، فمنع ذلك، ليس من عنده هو، بل لامتناع تلك الصيغة سليقةً، فإنه لا يصح أن تقول: (كَيْفَتَ)؟ ولا أن تقول: (أَيْنَتْ)؟ وأرجو أن يتسع صدر القارىء الكريم لخرجه سأخرجها هاهنا، أرى أنه قد حان وقتها، وهى قول العامة فى عصرنا: (أينك)؟ (كيفك)؟. وقد درجت على ألسنة الكثير، وتركوا الصيغة العربية الفصحى، وهى: (أين أنت)؟، (كيف أنت)؟ فأقول: هى صيغة خاطئة؛ ذاك أن (كيف) و(أين) خبران مقدمان، ويطلبان ما بعدهما مبتدأً

(١) الكتاب: ٢/٣٦٥.
(٢) الكتاب: ٢/٣٥٢.

مؤخراً، والمبتدأ لا يكون إلا ضمير رفع، والكاف ليست ضمير رفع، وإنما هى ضمير نصب وجر.

أعود إلى أصل الحديث، فقد جاء عن سيبويه[١] – رحمه الله –: "هذا باب استعمالهم (إيا) إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا"، ثم فصَّل فقال: "فإنما استعملت (إياك) هاهنا، من قِبَل أنك لا تقدر على الكاف"، ثم أورد آية، شاهداً على ذلك، قال: "وقال الله ﷻ[٢]: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾، من قبل أنك لا تقدر على (كُمْ) ههنا".

وجاء عنه[٣] – رحمه الله –: "واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: (رأيت فيها إياك)، (رأيت اليوم إياه)؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذى هو سوى (إيا)، وهو الكاف التى فى (رأيتك فيها)، والهاء التى فى: (رأيته اليوم)، فلمَّا قدِروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ (إياك)، استغنوا بهذا عن (إياك) و (إياه)".

وجاء عنه[٤] – رحمه الله –: "هذا باب ما يجوز فى الشعر من (إيا)، ولا يجوز فى الكلام"، ثم أورد شاهدين شعريين جيء فيهما بالضمير منفصلاً، وهما قول حميد الأرقط[٥]:

---

(١) الكتاب: ٣٥٦/٢.

(٢) سورة سبأ، الآية: (٢٤).

(٣) الكتاب: ٣٦١/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٢/٢.

(٥) من الرجز، ينظر: الخصائص: ٣٠٨/١، وقد أخذ أبو الفتح هذا البيت مأخذ التسليم، قال: "وكما وُضِع الضمير المنفصل موضع المتصل"، ثم ذكر البيت. وأسرار العربية: صـ١٣٦، وقد شذَّذ الإمام أبو البركات هذا البيت. قال: "ألا ترى انك لو قلت: (ضربت إياك) لم يُجزْ؛ لأنك تقدر على أن تقول: (ضربتك). فأما قول الشاعر:

إليك حتى بَلَغَتْ إياكا

فشاذٌّ لا يقاس عليه. ومثل ابى البركات فى التشذيذ الإمامُ ابن يعيش فى شرح المفصل: ١٠١/٣، وينظر: تخليص الشواهد: صـ٩٢، وذكر ابن هشام البيت الذى قبله، وهو:

أَتَتْك عَنْسٌ تقطعُ الأراكا

إليك حتى بَلَغَتْ إياكا

وقول الآخر[1]:

كأنا يوم قُرَّى إنما نقتل إيانا" أ.هـ.

والمسائل التى أوردها سيبويه – رحمه الله – فى هذا الباب كثيرة، لكنى حاولت أن آخذ منها ما يبين للقارىء الكريم أن الاتصال والانفصال در وردا كلاهما عن العرب، وأنهما كليهما سائغان شائعان، لكنْ لكل منهما مواطنه.

أقول: وهذا الشاهد الذى أورده ابن مالك لم يورده – حسب جهدى – إلا بعض متأخرى النحاة، والذين أوردوه، إنما أوردوه كما أورده الإمام ابن مالك، من غير إضافة، إلا أبا حيان، كما أسلفت آنفاً. أورده من المتأخرين أبو حيان[2]، والمرادى[3]، والعينى[4]، والشيخ خالد الأزهرى[5].

وقد بحثت فى كتب القدماء والمحدثين، التى تحت يدى، فلم أر من أورد هذا الشاهد، فليس هذا الشاهد فى الكتاب، ولا فى المقتضب، ولا فى الأصول فى النحو، ولا فى التعليقة، ولا فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، ولا فى الخصائص، ولا فى المقتصد فى شرح الإيضاح، ولا فى شرح أبيات

---

(١) من الهزج، وقد شفع هذا البيت بآخر فى الكتاب، وهو:

قتَلْنا منهمُ كلَّ فتى أبيضَ حُسَّاناً

وقد نسبهما سيبويه إلى بعض اللصوص. وعدَّ هذا من ضرورة الشعر. أما ابن يعيش فى شرح المفصل: ١٠١/٣، فقد عدَّه شاذاً لا ضرورة، كما شذَّذ البيت السابق. ونسب أبو الفتح فى الخصائص: ١٩٩/٢، هذا البيت إلى أبى بجيلة، وأخذه مأخذ التسليم، كالبيت السابق.

(٢) التذييل والتكميل: ٢٣٧/٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٩٧/١.

(٤) المقاصد النحوية: ١٧٥/١.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١١١/١.

سيبويه للأعلم، ولا فى البيان فى شرح اللمع، ولا فى آمالى ابن الشجرى، ولا فى شرح شواهد الإيضاح لابن برى، ولا فى التخمير، ولا فى توجيه اللمع، ولا فى شرح المفصل لابن يعيش، ولا فى الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، ولا فى شرح جُمل الزجاجى لابن عصفور، ولا فى المقرب، ولا فى شرح كافية ابن الحاجب للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى رصف المبانى، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى الجنى الدانى، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى همع الهوامع، ولا فى الخزانة، ولا فى قراضة الذهب، ولا فى الدرر اللوامع.

ما سبق: من الشواهد الخمسة عشر بحثتها، وذكرت أنها لا توجد فى المصادر الأولى للنحو، كـ (الكتاب)، و(المقتضب)، وغيرهما من كتب المتقدمين، بل ليست فى كتب بعض المعاصرين للإمام ابن مالك، كابن يعيش، وابن الحاجب وغيرهما.

وإذا كانت الطريق قد وضحت، وعُلم مما سبق من الشواهد أن القدماء، بل بعض المتأخرين لم يوردوا تلك الشواهد المولَّدة، إذا كان ذلك، فإنى سأنتهج فى ما بقى من الشواهد نهجاً آخر، وهو أنى لن أبحثها فى كتب المتقدمين وبعض المتأخرين الذين عُلم من حالهم أنهم لا يستشهدون بأشعار المولدين، بل سأبحثها فى كتب بعض المتأخرين الذين يعرضون أحياناً لما عرض له الإمام ابن مالك، والله ولى التوفيق.

الشاهــد السادس عشر

قال الإمام ابن مالك[1]: "ومثل (ما أراد أخذ زيد): قولُ رجل من العرب:

(١٦) ما شاءَ أنشأَ رِبِّي والذيْ هوَ لَمْ ... يشأْ فلسْتَ تراه ناشئاً أبداً

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز تقديم المعمول على عامله. وترتيب الجملة النثرية التى أوردها ابن مالك: (أخذ زيد ما أراده)، وترتيب البيت: (أنشأ ربى ما شاءه).

وهذا الأمر، وهو تقديم المعمول على عامله سائغ شائع فى العربية، ولا معارض له، بل إنه يعد من ميزاتها، وقد يكون تقديم المعمول على عامله واجباً، قال تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾.

ولكنَّ الذى ليس سائغاً أن يستجلب شاهد مهلهل النسج، ضحل المعنى، لإثبات أسلوبٍ اللهُ أعلم، أورد عن العرب أم لا؟ ولنفترض جدلاً أن هذه العبارة:

(ما اراد أخذ زيد) صحيحة سماعاً، فصيحة لغةً، فهل يلزم أن نأتى لها بشاهد يدعمها؟ إنها إن تك صحيحة سماعاً، فصيحة لغة، فإن ذلك كافٍ فى قبولها وسيرورتها، ولا حاجة بنا إلى أن نتمحَّل لها شاهداً لا يرقى إلى اللسان العربى.

وقد أورد الإمام ابن مالك فى معرض الحديث عن تقديم المعمول على عامله شاهداً آخر، هو[2]:

شرَّ يَوْمَيْها وأغواه لها ... ركبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

---

(١) شرح التسهيل: ١/١٦٠، والبيت من البسيط. والهاء فى (تراه) مشبعة.

(٢) من الرمل. وقد استعرضت كتابى معجم شواهد العربية للشيخ عبدالسلام هارون، رحمه الله، والمعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية للدكتور إميل بديع يعقوب، فلم أجد لهذا البيت ذكراً عندهما.

والمعنى: إن عنزاً – وهو اسم امرأة – سُبيتْ، وأركبوها فى حِدْج على جمل، والحدج هو مركب المرأة على الجمل. فهذه المرأة ركبت أحد يوميها اللذين فيهما الشر لها، فيومها الأول الذى فيه الشر هو أن تُسْبَى، واليوم الآخر هو يوم موتها، فهذان اليومان شر أيامها، وقد ركبت أحدهما.

وهذا الشاهد: **ما شاء ربي ... إلخ.**

لم أر من أورده – حسب اجتهادى – إلا أبا حيان[1]، أما الدمامينى شارح التسهيل فلم يعرض فى (تعليق الفرائد) للبيت، ولا للجملة: (ما أراد أخذ زيد). وقد بحثت فى كتب المتأخرين من النحاة، فلم أر من ذكر هذا البيت، أما المتقدمون، بل أكثر المتأخرين، فهؤلاء قد عفُّوا عن شعر المولدين.

فليس البيت فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع، ولا فى قراضة الذهب.

(١) التذييل والتكميل: ٢/٢٦٠.

الشاهــد السابع عشر

قال الإمام ابن مالك[١]: "... وقال غيره:

(١٧) كَسا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ... ورَقَّى نداه ذا الندى في ذُرا المجد

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت فى معرض الحديث عن شواهد، كلها قدِّم فيها الفاعل المتحمِّل ضميراً عائداً على مفعوله المتأخر عنه، وهذه الشواهد هى[٢]:

١– ولو أن مجداً أخلد الدهرَ واحداً ... من الناس، ابقى مجدُه الدهرَ مطعماً

وكلمة (الدهر) الواردة فى الشطرين كليهما ظرف زمان، وموطن الاستشهاد فى هذا البيت هو قوله: (أبقى مجدُه مطعماً).

٢– كسا حلمُه ... إلخ

٣– لما رأى طالبوه مصعباً ذُعروا ... وكاد – لو ساعد المقدور – ينتصر[٣]

٤– لقد حاز مَنْ يُعنَى به الحمدَ إن أبى ... مكافأة الباغين والسفهاء

٥– ألا ليت شعرى! هل يلومنَّ قومُه ... زهيراً على ما جرَّمن كلِّ جانبِ[٤]

---

(١) شرح التسهيل: ١٦١/١، والبيت من الطويل.

(٢) من الطويل. وهو لحسان بن ثابت، ﷺ. ديوانه: صـ٢٨١ من نتفة عدتها ثمانية أبيات، مطلعها:

أَعَينِ، ألا ابكيْ سيِّدَ الناسِ، واسفَحى ... بدمعٍ، فإن أنزفْتِه فاسكُبى الدَّما

وينظر الشاهد فى الاشتقاق صـ٨٨، لكنْ برواية:

فلو أن مجداً خلَّد الدهرَ واحداً ... من الناسِ أبْقَى مجْدُه اليومَ مُطْعماً

وتذكرة النحاة: صـ٣٦٤، وتخليص الشواهد: صـ٤٨٩، ومغنى اللبيب: ٤٩٢/٢.

(٣) من البسيط. وهو لأحد اصحاب مصعب بن الزبير، رضى الله عنهما، يرثيه. ذكر ذلك الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد فى شرح الألفية لابن عقيل: ٤٤٨/١، شرح البيت ذى الرقم (١٤٩). وتذكرة النحاة، صـ٣٦٤.

(٤) من الطويل. وهو لأبى جندب الهذلى. شرح أشعار الهذليين: ٢٣٩/١، وهو أول بيتين، لا ثالث لهما، والذى بعهد هو:

بِكَفَّىْ زهيرٍ عُصْبةُ العَرْجِ منهمُ ... ومَنْ بِيْعَ فى الركنينِ: لَخْمٍ وغالبِ

وورد الشاهد فى تذكرة النحاة: صـ٣٦٤، والخزانة: ٢٩١/١.

٦- جـزَى بنـوه أبـا الغَـيلان عـن كِـبَرٍ وحسـنِ فعـلٍ كمـا يُجـزى سِـنِمَّارُ[١]

أقول: وكان حسناً لو اقتصر – رحمه الله – على الشواهد المأثورة عن العرب، والتى يعرف قائلوها، وترك أشعار المولدين المترهِّلة، كالبيت الشاهد، وكقول الآخر:

لقد حاز مَن يُعْنى به الحمدَ ...

أقول: والخلاف فى هذه المسألة مأثور عن أئمة النحو.

ذكر الإمام ابن مالك[٢]، وتبعه أبو حيان[٣]، أن النحويين جميعهم، إلا ابا الفتح ابن جنى، يحكمون بمنع هذا الأسلوب، ثم أردف بقوله: "والصحيح جوازه؛ لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها..." إلخ.

ثم عقَّب الإمام أبو حيان فى موطن آخر[٤]، قال: "وأما قوله: (والصحيح جوازه لوروده عن العرب)، فلعمرى، إنه قد كثر مجىء ذلك فى الشعر. فالأحوط جوازه فى الشعر دون الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر".

وذكر الإمام ابن هشام الأنصارى[٥]، أن الأخفش، وابن جنى البصريَّين، وأبا عبدالله الطُّوال الكوفَّى قد أجازوا ذلك، قال:

"لأن استلزم الفعل للمفعول يقوم مقامه تقدمه"، ثم أردف بقوله: "ومنعه الجمهور؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"، وعقب بقوله: "وقال بعضهم:

---

(١) من البسيط. وينسب إلى سليط بن سعد. ذكر ذلك البغدادى فى الخزانة: ٢٩٤/١، وينظر الشاهد فى تذكرة النحاة: صـ٣٦٤، وتخليص الشواهد: صـ٤٨٩، وشرح الألفية لابن عقيل: صـ٤٥٠.

(٢) شرح التسهيل: ١٦١/١.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٦١/٢.

(٤) التذييل والتكميل: ٢٦٥/٢.

(٥) تخليص الشواهد: صـ٤٨٨، وما بعدها.

"هو جائز فى الضرورة، ممتنع فى الكلام". ومثل هذا القول قال الشنقيطى[١]، ونسب ذلك إلى الجمهور. وقال الدمامينى[٢]: "والأكثرون على المنع ويعدون ما ورد من ذلك شاذاً" فالإمام الدمامينى زاد على من سبقه، بأن ما ورد من الشعر فى ذلك؛ إنما هو شاذ وليس ضرورة[٣].

وينبغى أن لا نبعد النُّجعة، فابن مالك نفسه – رحمه الله – قال فى أحد أبيات الألفية:

وشاع نحوُ: (خاف ربَّه عمر) ... وشذَّ نحو: (زان نَوْرُه الشجر)

فابن مالك هنا[٤]، يقرر أن مثل هذا الأسلوب شاذٌّ، وهو لم ينص على أن ما جاء من الشعر من ذلك فهو شاذ، بل عمَّم، والتعميم يدخل فيه الشعر والنثر، والله أعلم.

وقد بحثت حسب اجتهادى عن هذا الشاهد فى كتب بعض المتأخرين، فلم أجده، إلا فى ما نقلت عنه آنفاً.

فليس البيت فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى الخزانة، ولا فى قراضة الذهب.

(١) الدرر اللوامع: ١/١١٥.

(٢) تعليق الفرائد: ٢/١١٥– ١١٦.

(٣) ينظر للاستزادة: تذكرة النحاة: صـ٣٦٤، ومغنى اللبيب: ٢/٤٩٢، وشرح الألفية لابن عقيل: ١/٤٤٧، وما بعدها، والهمع: ١/٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ١/٤٤٦، وما بعدها.

الشاهــد الثامن عشر

قال الإمام ابن مالك[١]: "... وقال غيره:

(١٨) لقد حازَ مَنْ يُعنَي به الحمدَ إن أبَى ... مكافأةَ الباغين والسفهاء[٢]

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت فى معرض الحديث عن شواهد، كلها قدِّم فيها الفاعل المتحمِّل ضميراً عائداً على مفعوله المتأخر عنه. وهذه الشواهد قد أوردتها فى الشاهد السابق، وأوردت باقتضاب بعض أقول العلماء فى هذه المسألة.

أقول: ولعل من المناسب أن أشير هنا إلى أن الضمير فى البيت الشاهد لم يتصل بالفاعل مباشرة، كالشواهد الخمسة الأخرى، بل هو متصل بحر الجر الواقع فى صلة الاسم الموصول (من).

وكلمة (أبى) الواردة فى الشاهد لم تفِ بالمعنى المراد، ولو استبدل بها كلمة (أعرض) لكان أتمَّ، ولكنْ حسبنا أن نعلم أن البيت مولَّد، وليس أصيلاً.

وقد بحثت فى كتب بعض النحاة المتأخرين، فلم أجد هذا البيت – حسب اجتهادى – إلا عند أبى حيان[٣]، أما الدمامينى شارح التسهيل فلم يذكر يذكر من تلك الشواهد السنة إلا شاهداً واحداً، هو:

ولو أن مَجْدًا أخْلَدَ الدهرَ واحدا ... من الناس، أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما

ثم ذكر أن المصنف ابن مالك أورد أبياتاً أخرى، شواهد على جواز تقدم الفاعل المتحمل ضميراً عائداً على مفعوله المتأخر عنه، ولكن الدمامينى لم يوردها.

---

(١) شرح التسهيل: ١٦١/١، والبيت من الطويل.

(٢) فى شرح التسهيل: (جاز) بالجيم، وفى التذييل والتكميل: ٢٦١/٢، (حاز) بالحاء، وفى تعليق الفرائد: ١١٥/٢، فى الحاشية: (حاز) بالحاء، أقول: وهو الصحيح، والله أعلم، لأن الاستشهاد به إنما هو على تقدم الفاعل المتحمل ضميراً عائداً على مفعوله المتأخر عنه. وهو متحقق أكثر براوية (حاز) بالحاء، والله أعلم.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٦١/٢.

وقد بحثت عن الشاهد المُوْرد هنا، فى غير التذييل والتكميل، فلم أجده، فليس فى تذكرة النحاة، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى الهمع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع، ولا فى قراضة الذهب.

الشاهــد التاسع عشر

قال الإمام ابن مالك[١]: "... فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعد مذكَّر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة، لم يُكْتَرث[٢] بتأنيثه، فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر:

(١٩) ألا، إنَّه مَنْ يُلْغِ عاقبةَ الهوَى ... مُطيعَ دواعيهِ، يَبُؤْ بهوانِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت فى باب الضمائر، وهذا الضمير الذى فى البيت ضمير شأن، ووجه الاستشهاد به، أنه أتى به مفرداً مذكراً: (إنه)، ولو أن الفعلين: (يُلْغِ) و(يَبُؤْ) جاءا بالتأنيث، هكذا: (تبؤ) (تلغ)، لحسن تأنيث الضمير، فقيل: (إنها).

قال الإمام أبو حيان[٣]: "... فهذه المسائل الثلاث، التأنيث فيها أجودُ من التذكير، لأن مع التأنيث مشاكلة تحسِّن اللفظ، مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب[٤]:

وإنْ لا يكُنْ لحمٌ غَرِيضٌ فإنَّه ... تُكَبُّ على أفواهِهن الغَرائرُ

انتهى النقل عن الإمام أبى حيان.

أقول: فلم يقل الشاعر: (فإنها تكب ...) إلخ.

والأصل فى ضمير الشأن أن يكون مفرداً مذكراً، سواء أكان ما بعد الضمير مفرداً، أم مثنى، أم جمعاً مذكراً، تقول: (إنه: أخواك قائمان)، أى: أن الشأن والأمر والحدث: أخواك قائمان، وتقول: (إنه: إخوتك قائمون)، فالضمير المتصل هنا وهو الهاء فى (إنه) ضمير شأن، فيجب إفراده وتذكيره، ولا

---

(١) شرح التسهيل: ١٦٥/١، والبيت من الطويل.

(٢) هذا جواب (لو).

(٣) التذييل والتكميل: ٢٧٦/٢.

(٤) من الطويل. ديوان أبى طالب. عم النبى، ﷺ صـ٤٦ من قصيدة يرثى بها خاله أبا أمية زاد الرَّكب، مطلعها:

أرِقْتُ ودمْعُ العينِ فى العين غائرُ ... وجادتْ بما فيها الشؤونُ الأعاورُ

يصح: (إنهما أخواك قائمان)، ولو قلت: (إنهما) فثنيت، لزمك أن تقول: (قائمين) على الحال، ولا يكون الضمير حينذاك ضمير شأن، بل هو ضمير غائب. وقد علل أبو حيان – رحمه الله – لزوم الإفراد فى ضمير الشأن، قال[1]: "إنما كان واجب الإفراد لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شىء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمعَ".

وقد ينتقص جزء من الأصل المقرَّر آنفاً، وهو أن: (الأصل فى ضمير الشأن أن يكون مفرداً مذكراً)، فإن ضمير الشأن قد يؤنث إذا وليه مؤنث، لكنْ يبقى مفرداً، تقول: (إنها: جاريتاك ذاهبتان)، و: (إنها: نساؤك ذاهباتٌ).

وقد بحثت عن هذا الشاهد فى كتب بعض المتأخرين، فلم أر من أورده – حسب اجتهادى – إلا أبا حيان[2].

فليس البيت فى تذكرة النحاة، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

(١) التذييل والتكميل: ٢/٢٧٦.

(٢) التذييل والتكميل: ٢/٢٧٦، وارتشاف الضرب: ٢/٩٥٠.

الشاهــد العشرون

قال الإمام ابن مالك[1]: "... وبروزه اسم (ما) – كقول الشاعر:

(٢٠) وما هو مَنْ يَأسُو الكُلُومَ ويُتَّقَى ... به نائباتُ الدهر كالدَّائم البخل

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن ضمير الشأن يمكن أن يكون اسماً لـ (ما) المشبَّهة بـ (ليس).

أقول: أن اللغة كلما كانت سهلة سلسلة، بعيدة عن التعقيد والإغراب، كانت مقبولة لدى متلقيها، فلو أن الشاعر استبدل (ليس) بـ (ما)، وحذف الضمير البارز المنفصل، فكانت الجملة هكذا: (وليس من يأسوا ...)، لزال الإغلاق، ولانتقلت الجملة إلى السهولة والسلاسة. ولكنْ أنَّى ذلك والبيت لملَّد؟ ثم أن قوله: (كالدائم البخل) عبارة مستكرهة، فأى معنى لدوام البخل؟ إنما يقال: (دائم الإحسان)، (دائم الحزن)، (دائم السكوت). أما صفة البخل فيكفى أن يقال فى صاحبها: (بخيل)، ولا حاجة أن يوصف صاحبها بدوامه عليها، ولكنْ حسبنا أنهم المولدون، وهذه لغتهم.

أقول وقد أورد الإمام الدمامينى[2] بعد إيراد البيت الشاهد كلاماً حول وقوع ضمير الشأن اسماً لـ (ما)، لعل من المناسب أن أورده ثَمَّ قال: "فـ (هو) اسم (ما)، والجملة بعده فى محل نصب، على أنها خبرها"[3]. ثم أردف بقوله: "وإنما يتأتَّى الاستشهاد بذلك إذا اثبت أن قائله ممن يُعْمِل (ما) إعمال (ليس). ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً لـ (ما)، كما نقله ابن قاسم فى شرحه" أ.هـ.

---

(١) شرح التسهيل: ١٦٦/١، والبيت من الطويل.

(٢) تعليق الفرائد: ١٢٥/٢.

(٣) وهذا – والله – من التكلف الذى إنما ساقنا إليه شعر المولدين، والذى تأبى الذائقة العربية السليمة قبوله.

وقد بحثت فى كتب بعض المتأخرين، فلم أر من أورد هذا البيت – حسب اطلاعى – إلا أبا حيان[١]، والدمامينى[٢]، والسيوطى[٣]، والشنقيطى[٤].

وبحثت فى غيرها، فلم أجده، فليس فى تذكرة النحاة، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى المغنى، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى الخزانة.

(١) التذييل والتكميل: ٢/٢٨١.
(٢) تعليق الفرائد: ٢/١٢٥.
(٣) همع الهوامع: ١/٢٣٤.
(٤) الدرر اللوامع: ١/١١٨.

الشاهــد الحادى والعشرون

قال الإمام ابن مالك[١]: "... وبروزه فى باب (ظن)، كقول الشاعر:

(٢١) علمتُه: الحقُّ لا يخفَى على أحدٍ ... فكُنْ مُحِقًّا تنلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن ضمير الشأن يمكن أن يصحب أفعال الظن والرجحان بارزاً، أى متصلاً.

أقول: إن المعنى المتحصَّل من هذا البيت معنى سطحى، وكذا أشعار المولدين: السطحية فى المعنى، والقصد إلى الحكمة قصداً، واختيار الألفاظ اللينة الرخوة. ولست فى مجال استعراض أشعارهم بلاغياً، ولكننى أحببت أن أشير إلى شىء من ذلك؛ من أجل أن يعذرنى القارئ الكريم إذا دعوت ودعا غيرى ممن يخاف على العربية أن يقليها أبناؤها؛ لما أُدخل عليها من تعقيدات. أقول: إذا دعوت ودعا غيرى إلى الاكتفاء بما ورد من شواهد عن العرب الفصحاء، وإلى التخلى عن أشعار المولدين.

وهذا الشاهد لم يورده – حسب اطلاعى – إلا أبو حيان[٢]، والدمامينى[٣]، والسيوطى[٤]، والشنقيطى[٥].

وبحثت فى غير المراجع المذكورة، فلم أر من أورده، فليس فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

(١) شرح التسهيل: ١٦٦/١، والبيت من البسيط.
(٢) ارتشاف الضرب: ٩٥١/٢، والتذييل والتكميل: ٢٨٢/٢.
(٣) تعليق الفرائد: ١٢٥/٢.
(٤) همع الهوامع: ٢٣٤/١.
(٥) الدرر اللوامع: ١١٨/١.

الشاهــد الثانى والعشرون

قال الإمام ابن مالك[1]: "والثانى: حذف الياء، مع بقاء الذال والتاء مكسورتين، كقول الشاعر:

(٢٢) لا تعذِل اللَّذِ لا ينفَكُّ محتسباً ... حمداً وإن كان لا يُبقي ولا يذَر

أقول: أستشهد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت على إحدى لغات الاسمين الموصولين: (الذى) و (التى)، وقد عدَّها عن العرب ستَّ لغات، منها التى ورد عليها البيت الشاهد، وصَفِتُها: أن تحذف منها الياء، مع بقاء الذال فى (الذى) والتاء فى (التى) مكسورتين.

أقول: والصيغ الست الواردة عن العرب، منها ما استشهد له الإمام ابن مالك بشواهد عن العرب الفُصحاء، ومنها ما جاء الاستشهاد فيه عن المولدين. والمولدون لا تقوم بشعرهم على كلام العرب حجة. فليت الإمام بن مالك – رحمه الله – وسعه ما وسع من قبله، فلم يدخل إلينا هذه الشواهد الضعيفة.

وقد بحثت فى بعض كتب المتأخرين، لعلى أعثر على من أورد هذا الشاهد، فلم أجده – حسب اطلاعى – إلا عند أبى حيان[2]، والدمامينى[3].

وليس البيت فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى المغنى، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

---

(١) شرح التسهيل: ١٨٩/١، والبيت من البسيط.

(٢) التذييل والتكميل: ٢٤/٣.

(٣) تعليق الفرائد: ١٨٦/٢.

أقول: ومن شواهد ابن مالك فى هذا الباب: قولُ أحد المولدين[1]:

(٢٣) ما اللَّذْ يسوؤك سوءًا بعد بَسْط يد ... بالبِرّ، إلا كمثل البغي عدواناً

أتى به الإمام ابن مالك شاهداً على إحدى لغات الاسمين الموصولين: (الذى) و(التى)، وهى حذف الياء منهما، وإسكان الذال والتاء.

ومن شواهد الإمام ابن مالك فى هذا الباب، قولُ أحد المولدين[2]:

(٢٤) وليسَ المال –فاعلمْهُ– بمالٍ وإن أرضـــاك إلا للَّـــذيّ
ينـــالُ بـــه العـــلاءَ ويمتهنْـــه لأقـــرَبِ أقْرَبيـــه وللقَصِـــيّ

وهذا البيت أتى به الإمام ابن مالك شاهداً على إحدى لغات، وهى بقاء الياء والتاء مضعَّفتين. وأظنه قد فات الإمام ابن مالك شىء فى هذه الحال، فقد قال فيها:

"والرابعة: تشديد الياء مكسورةً"، ثم أورد البيتين المتصلين ببعضهما:

(وليس المال ... إلخ). أقول: لعل الصواب – والله أعلم – أن يقول: (تشديد الياء) فقد، أما تحريكها فحسب موقعها من الإعراب، وقد وقعت فى البيت فى موقع الجر. ومما يؤخذ على الشاعر فى البيت الثانى إسكانه النون من (يمتهنه). وهذا خارج عن الضرورة الشعرية، فالضرورة الشعرية ليست فى تحريك أواخر الكلمات بغير حركاتها، بل الضرورة واقعة فى حيز لا تتجاوزه، كمد المقصور، وقصر الممدود، ومنع المصروف، وصرف الممنوع، ونحو ذلك مما تجاوز فيه العربى القحُّ شيئاً من قواعد لغته، ولكنْ، يبقى أن ذلك لا يمس أواخر الكلمات إلا فى حدود ضيقة جداً أشرت إلى شىء، منها آنفاً. بل إن الشاعر يركب الإقواء، وهو عيب فى القافية، وربما أذهب شيئاً من الجرس الإيقاعى، ولكن فى سبيل المحافظة على قواعد لغته.

(١) شرح التسهيل: ١/١٨٩، والبيت من البسيط.
(٢) شرح التسهيل: ١/١٩٠، والبيت من الوافر.

ومن أبيات المولدين التى أوردها الإمام ابن مالك شواهد على لغات الاسمين الموصولين: (الذى) و(التى): قولُ أحد المولدين[١]:

(٢٥) أغْضِ ما اسطعتَ، فالكريمُ الذيُّ ... يألفُ الحِلمَ إن جفاهُ بذِيُّ

وقد وصف الإمام ابن مالك هذه اللغة بقوله: "والخامسة: تشديد الياء مضمومةً". ولعلك تسمح لى أيها القارىء الكريم أن أعيدك إلى الحال الرابعة، فلعل الإمام ابن مالك قد جانبه الصواب هنا وهناك، فهذه الحال، والحال الرابعة سواء، فالياء فيهما مضعَّفة، أما حركتها فليست الضمة، ولا الكسرة خاصة، بل الاسم الموصول فيهما يتبع العامل الذى قبله، وقد وقع فى الحال الرابعة بعد حرف الجر، فجُرَّ، ووقع هنا خبراً لمبتدأ، فرُفِع، والله أعلم.

وقول هذا الشاعر: (يألف الحلم) ليس بعيداً عن ذلك الشاعر المولد الذى قال[٢]: "... **كالدائم البخل**". فأىُّ معنى لجملة (ألف الحلم)؟ وكأن الحلم حيوان متوحش، يُستأنس رويداً رويداً، حتى يؤلف، فلو أنه قال: (يحلم) لكان أولى، ولكن، حسبنا أن البيت لمولَّد. ومنها أيضاً فى هذا الباب قول أحد المولدين[٣]:

(٢٦) شُغِفَتْ بكَ اللَّتِ تيَّمْتك، فمثلُ ما ... بك ما بها من لَوْعَةٍ وغرام

والشاهد فى هذا البيت قوله: (اللَّتِ)، ووجه الاستشهاد أن الشاعر حذف الياء، وأبقى التاء مكسورةً. وقد مرت بنا هذه الحال فى قول الشاعر: **(لا تعذِل اللَّذِ لا ينفَكُّ ...)** إلخ.

أقول: وقد عقد الشاعر ضفائر هذا البيت، ولواها، حتى خرجت عن الذائقة العربية الحلوة السلسة، فـ (ما) فى الموطنين كليهما اسم موصول، والمعنى: بهذه المرأة من اللوعة والغرام مثلُ الذى بك أيها المتيَّم. ولو أنه

(١) شرح التسهيل: ١/١٩٠، والبيت من الخفيف.
(٢) شرح التسهيل: ١/١٦٦.
(٣) شرح التسهيل: ١/١٩٠، والبيت من الكامل.

اكتفى بالموصول الأول، فقال: (مثل ما بك بها)، ويكون الجار والمجرور (بها) متعلقين بخبر محذوف، لو قال ذلك لخفَّ التعقيد، ولحسن نظم البيت، غضَّ النظر أيها القارئ الكريم عن الوزن الشعرى إذا اختلَّ، فهذا شأن الشاعر، وليس شأننا.

ومن أبيات المولدين فى هذا الباب قول أحدهم[1]:

(٢٧) **أرضنا اللَّتْ أوَتْ ذوي الفقرِ والذُّ ... لِّ فآضُوا ذوي غِنًى واعتزازِ**

أورده الإمام ابن مالك – رحمه الله – شاهداً على إحدى لغات الاسمين الموصولين: (الذى) و(التى)، وهذه اللغة هى حذف الياء، وإسكان الذال أو التاء، وقد سبق ذكر هذه اللغة فى قول أحد المولدين[2]: (**ما اللَّذْ يسوؤك**) ... إلخ، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل: ١/١٩٠، والبيت من الخفيف.

(٢) شرح التسهيل: ١/١٨٩.

الشاهــد الثامن والعشرون

قال الإمام ابن مالك[1]: "ووصل الألف واللام بفعل مضارع، نحو قول الشاعر:

(٢٨) ما كاليرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ... مشَمِّرٌ يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على دخول (ال) على الفعل المضارع. ومعنى البيت: ليس المشمِّر الحازم الرشيد، كالذى يلهو ويمرح. والصحيح العكس، لأن المشبه فى الأصل هو الأدنى، والمشبه به هو الأعلى، ولكنَّ مثل هذا الأسلوب وارد عن العرب، ولا نكير فيه، قال الشاعر[2]:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وقد روى الإمام ابن مالك البيت على النحو الآتى: (مشمراً) بالنصب ولا يستقيم المعنى عذى ذلك، فكيف يكون مشمراً وهو لاهٍ غافل؟ ثم أين المشبه به؟

هذا، وإن فى قوله: (يستديم الحزم) خللاً من جهة البلاغة، ذلك أن الفعل المضارع يدل على التجدُّد والحدوث، وهذا ما لا يكون فى صفة (الحزم)، فالحزم صفة لازمة للمرء، وليست متجددة، ولكنْ، حسبنا أنهم المولدون، وهذا نتاجهم.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٠١/١، والبيت من البسيط.

(٢) البيت من الطويل. وهو منسوب إلى الفرزدق. جاء ذلك فى الخزانة: ٤٤٥/١، قال: "ورأيت فى شرح الكرمانى فى شرح شواهد الكافية للخبيصى أنه قال: "هذا البيت قائله أبوفراس، همامٌ الفرزدقُ بن غالب" أ.هـ. وقد بحثت عنه فى ديوان الفرزدق، فلم أعثر عليه. وينظر: الإنصاف: ٦٦/١، وشرح المفصل: ٩٩/١، وشرح الألفية لابن عقيل: ٢١٧/١.

أقول: وهذا الأسلوب، وهو دخول (ال) على المضارع، وارد عن العرب الفصحاء، وقد أورد الإمام ابن مالك على هذه المسألة شيئاً من الشواهد، منها قول الشاعر[١]:

ما أنتَ بالحَكَم التُّرْضَى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَل

وقول ذى الخِرَق الطُّهَوى[٢]:

يقولُ الخَنا وأبغضُ العُجْم ناطقاً ... إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

وقد بحثت فى بعض كتب النحاة المتأخرين التى تحت يدى، فلم أر من أورد هذا البيت، إلا أبا حيان[٣]، وابن هشام الأنصارى[٤]، والإربلى[٥]، والسيوطى[٦]، والبغدادى[٧]، والشنقيطى[٨].

وبحثت فى مراجع أخرى، فلم أعثر عليه فيها، فليس البيت فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة فى شرح الملحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى

---

(١) من البسيط. وهو منسوب إلى الفرزدق، وقد تتَّبعته فى ديوانه، ولكن لم أجده. وينظر: الإنصاف: ٥٢١/٢، ورصف المبانى: صـ٧٥، والجنى الدانى: صـ٢٠٢، وتخليص الشواهد: صـ١٥٤.

(٢) من الطويل، وهو ثانى سبعة أبيات لذى الخِرَق الطُّهَوِى. ذكر ذلك الشيخ عبدالقادر البغدادى فى الخزانة: ٣٤/١، وأورد الأبيات. وقد شذَّذ الإمام أبوالبركات الأنبارى هذا البيت. ينظر: الإنصاف: ١٥١/١– ١٥٢، ومثله أبو حيان فى تذكرة النحاة: صـ٣٧، وذكر ابن هشام الانصارى فى تخليص الشواهد: صـ١٥٤، أن هذا من الضرائر غير المستحسنة. وينظر: رصف المبانى: صـ٧٦.

(٣) التذييل والتكميل: ٦٦/٣.

(٤) تخليص الشواهد: صـ١٥٤.

(٥) جواهر الأدب: صـ٣٢٠.

(٦) همع الهوامع: ٢٩٤/١.

(٧) خزانة الأدب: ٣٢/١.

(٨) الدرر اللوامع: ١٥٨/١.

مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح.

الشاهــد التاسع والعشرون

قال الإمام ابن مالك[1]: "ومثله:

(٢٩) وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى ... له الخِلُّ أهلا أن يُعَدّ خليلا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز دخول (ال) على الفعل المضارع، وهو كالبيت السابق:

ما كاليرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا ... إلخ

أقول: وإن فى إيراد مثل هذا البيت – مع استغنائنا عنه فى إثبات القاعدة بغيره، مما صحَّ عن العرب الفصحاء – لإثقالاً لكاهل النحو العربى، وخروجاً به عن الذائقة العربية السليمة، ذات الحس المرهف لكل جميل معبر.

ليت الإمام الجليل الفذ ابن مالك وسعه ما وسع من قبله. رحمه الله رحمة واسعة.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أر من أورد هذا البيت، إلا ابن هشام الأنصارى[2]، والإربلى[3]، والبغدادى[4].

وليس الشاهد فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى الدرر اللوامع.

(١) شرح التسهيل: ٢٠١/١، والبيت من الطويل.

(٢) تخليص الشواهد: صـ١٥٤.

(٣) جواهر الأدب: صـ٣٢٠.

(٤) خزانة الأدب: ٣٢/١.

الشاهـــد الثلاثـــون

قـال الإمـام ابـن مالـك[١]: "ومثـال المتصـل الجـائز الحـذف؛ لنصـبه بوصف: قولُه:

(٣٠) ما الله مُوْلِيْكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به ... فما لدى غيرِه نفعٌ ولا ضررُ

أقول: أورد الإمـام ابـن مالـك – رحمـه الله – هـذا البيـت شـاهداً علـى جواز حذف العائد إذا كان منصوباً، متصلاً بوصف.

والشـاهد فـى البيـت قولـه: (موليـك)، والأصـل: (موليكـه)، و(مـا) فـى قوله: (ما الله) موصولة، والمعنى العام للبيت:

الذى اللهُ معطيك إياه فضل منه، سبحانه.

وهذا البيت احتمل تعقيداً وقلة غناء، فمن ذا الذى ينكر أن الذى أولاك الله إياه من الخير، إنما هو فضل منه، سبحانه. ولكنهم المولدون.

وهـذا البيـت أورده بعـض المتـأخرين مـن النحـاة، أورده الإمـام ابـن مالـك[٢]، وأبـو حيـان[٣]، والمـرادى[٤]، وابـن هشـام الأنصـارى[٥]، وابـن عقيـل[٦]، والدمامينى[٧]، والشيخ خالد الأزهرى[٨]، والشنقيطى[٩].

وبحثت عنـه فـى كتـب بعض المتأخرين، فلـم أجـده، فليس فـى شـرح الكافيـة للرضـى، ولا فـى المحـرر، ولا فـى اللمحـة، ولا فـى تـذكرة النحـاة، ولا

---

(١) شرح التسهيل: ٢٠٥/١، والبيت من البسيط.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٢٩٠/١.
(٣) التذييل والتكميل: ٧٣/٣.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ١٥١/١.
(٥) تخليص الشواهد: صـ١٦١.
(٦) شرح الألفية: ١٦١/١.
(٧) تعليق الفرائد: ٢٢١/٢.
(٨) شرح التصريح: ١٧٤/١.
(٩) الدرر اللوامع: ١٧٤/١، وقد ذكر محقق الدرر أن هذا الشاهد قد سقط من الأصل.

ارتشاف الضرب، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب.

الشاهـد الحادى والثلاثـون

قال الإمام ابن مالك[1]: "فى صلة الحديث عن البيت السابق: وقوله:

(٣١) وليس مِنَ الراجي يَخيبُ بما جدٍ ... إذا عجْزُه لَمْ يستبن بدليلِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز حذف العائد إذا كان منصوباً، متصلاً بوصف.

والشاهد فى البيت قوله: (الراجى)، والتقدير: الراجية.

وقد أَجَلْتُ الفكر فى معنى هذا البيت، فلم أهتد إلى إدراكه، ولا أدرى ما موقع (بماجد) هذه من الإعراب؟ بأى شىء يتعلق الجار والمجرور؟ وهذا شعر المولدين، فإما أن يكون مملوءاً بالمعاظلة والتداخل بسبب التقديم والتأخير، وإما أن يكون مستهلكاً سهلاً مبذولاً، سهولة تخرجه عن الشعر، وفى الحالين كلتيهما لا تجد فيه معنى ذا غناء.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من كتب بعض المتأخرين، فلم أر من أورد هذا البيت، إلا أبا حيان[2].

فليس البيت فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

(١) شرح التسهيل: ٢٠٥/١، والبيت من الطويل.

(٢) التذييل والتكميل: ٧٣/٣.

الشاهـــد الثانى والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[1]: "وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام، كقوله:

(٣٢) ما المسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقبة ... ولو أُتِيحَ له صفو بلا كدر

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز حذف العائد المنصوب، الواقع صلة لـ (ال)، فالتقدير: (ما المستفزُّه الهوى)، فـ (الهوى) فاعل، ومفعوله ضمير محذوف.

ولو لم يبين ابن مالك، والشارحون من بعده هذا التأويل، لظُنَّ أن الهوى مفعول به، وذلك مرفوض من جهة المعنى.

أقول: ولو أن مثل هذه الحال أيَّدها شاهد من شعر العرب الفصحاء لقبلناها، لأنهم هم أهل اللغة، ولكنْ أن يخترع حالات لم تعرفها العرب، ولم تؤيدها شواهد عنهم، فهذا هو الذى نفَّر الناشئة من قبول بعض النحو العربى.

والحق أن هذه الحالات المخترعة، والاستشهاد عليها بشواهد من شعر المولَّدين، له جانبان: سلبى وإيجابى، فالسلبى ما ذكرته، وهو انصراف بعض الناشئة عن دراسة النحو العربى، لتعقيده وكثرة تشعُّباته، والإيجابى هو أن هذه الحالات وتلك الشواهد أثْرت النحو العربى، وجعلته مجالاً لتنافس الشرَّاح من بعد ابن مالك، ومجالاً لإبداع العلماء، بل إن طلاب الدراسات العليا فى العصر الحديث يجدون فى ذلك التنافس بين العلماء مادة خصبة لأبحاثهم.

(١) شرح التسهيل: ٢٠٧/١، والبيت من البسيط.

أقول: وهذا البيت أورده من المتأخرين: أبو حيان[١]، والمرادى[٢]، وابن هشام الأنصارى[٣]، والدمامينى[٤]، والشيخ خالد الأزهرى[٥]، والسيوطى[٦]، والشنقيطى[٧].

وقد استعرضت بعض المراجع لمتأخرى النحاة، فلم أر مذكوراً عندهم، فليس هذا الشاهد فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى الارتشاف، ولا فى المغنى، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب.

(١) التذييل والتكميل: ٣/٨٤.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٥١.
(٣) تخليص الشواهد: صـ١٦١، وأوضح المسالك: ١/١٥٥.
(٤) تعليق الفرائد: ٢/٢٢٧.
(٥) شرح التصريح: ١/١٧٥.
(٦) همع الهوامع: ١/٣٠٨.
(٧) الدرر اللوامع: ١/١٧٣.

الشاهـــد الثالث والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[1]: "... فإن عُدمت الاستطالة، ضعف الحذف ولم يمتنع، كقول الشاعر:

(٣٣) مَنْ يُعْنَ بالحمد لم يَنْطِق بما سَفَهٌ ... ولا يَجِد عن سبيل الحلم والكرم

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز حذف العائد إذا كان صلته قصيرة، وقد عَدَّ الحذف فى هذه الحال ضعيفاً، لكنه جائز غير ممتنع. وبضدها تتميز الأشياء، فقد حسَّن الإمام ابن مالك الحذف إذا كانت الصلة طويلة، واستشهد له بقوله تعالى[2]: ﴿**وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ**﴾، فالتقدير – والله أعلم –: وهو الذى هو فى السماء إله وهو فى الأرض إله. قال ابن مالك: "... فإن زاد الطول، ازداد الحذف حسناً، ثم استشهد بالآية السابقة. ولم يورد شاهداً آخر على جواز الحذف مع قصر الصلة، إلا الشاهد السابق المولَّد، وقوله تعالى[3]: ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾، فى قراءة من رفع (أحسنُ)، على أنه اسم اسم تفضيل. أى: الذى هو أحسنُ، وقد ذكر أن هذه القراءة إنما هى لبعض السلف.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٠٨/١، والبيت من البسيط.

(٢) سورة الزخرف، الآية: (٨٤).

(٣) سورة الأنعام، الآية: (١٥٤).

وهذا الشاهد أورده بعض المتأخرين، ورد عند ابن مالك[١]، وأبى حيان[٢]، وابن هشام الأنصارى[٣]،والشيخ خالد الأزهرى[٤]، والسيوطى[٥]، والشنقيطى[٦].

وبحثت فى ما تحت يدى من المراجع الأخرى، فلم أهتد إلى هذا البيت، فليس هذا الشاهد فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى المغنى، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى المغنى، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب.

(١) شرح الكافية الشافية: ٢٩٦/١.
(٢) التذييل والتكميل: ٨٧/٣.
(٣) تخليص الشواهد: صـ١٦٠، وأوضح المسالك: ١٥٢/١.
(٤) شرح التصريح: ١٧٣/١.
(٥) همع الهوامع: ٣١٢/١.
(٦) الدرر اللوامع: ١٧٥/١.

الشاهــد الرابع والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[١]: "من شواهد (أى) الشرطية قول الشاعر:

(٣٤) أيَّ حينٍ تلمُّ بي تَلْقَ ما شئـ ... ـتَ من الخير، فاتخذني خليلا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أحد معانى (أيّ)، فهى تأتى استفهامية، وتأتى شرطية، وقد جاءت هنا شرطية. ولكنه لم يأت بشاهد آخر غير هذا البيت المولَّد.

وهـذا الشـاهد لـم يـورده – حسـب اجتهـادى – إلا السـيوطى[٢]، والشنقيطى[٣].

وتتَّبعت الشاهد فى ما تحت يدى من كتب متأخرى النحاة، فلم أعثر عليه، فليس فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى التذييل والتكميل، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

(١) شرح التسهيل: ١/٢٢٠، والبيت من الخفيف.
(٢) همع الهوامع: ١/٣١٩.
(٣) الدرر اللوامع: ١/١٧٩.

الشاهــد الخامس والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك فى سياق ما يصح أن يفصل به متلازمين لأنه غير أجنبى[١]: "والجملة الحالية أولى أنْ لا تُعَدَّ أجنبية، كقول الشاعر:

(٣٥) إنّ الذي – وهو مُثْرٍ – لا يَجود، حَر ... بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن الجملة الحالية إذا وقعت بين متلازمين، أن ذلك لا باس به، لأن الجملة الحالية ليست أجنبية.

أقول: وحسبك فصاحةً وطلاقةَ لسان أن تقف على آخر كلمة فى البيت ولسانُك لم يتلجلج، فإن القارئ الفصيح فى هذا البيت المضطرب السبك، لابد أن يلاقى مشقة وعنتاً.

وترتيب البيت: إن الذى لا يجود بماله، وهو فى نعمة وثراء، حريٌّ أن يفتقر بعد غناه.

وهذا البيت لم يورده – حسب اجتهادى – إلا أبو حيان[٢]، إلا السيوطى[٣]، والشنقيطى[٤].

وبحثت فى ما تحت يدى من كتب متأخرى النحاة، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٣٢/١، والبيت من البسيط.

(٢) التذييل والتكميل: ١٦٦/٣.

(٣) الهمع: ٣٠٣/١.

(٤) الدرر اللوامع: ١٦٧/١.

الشاهــد السادس والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[١]: "... ولا جملة الاعتراض، كقول الشاعر:

(٣٦) ماذا ولا عَتْبَ في المقدور رُمْتَ أما ... يَكْفيك بالنُّجْحِ أم خُسْرٌ وتضليل

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن الفصل بين المتلازمين – إذا لم يكن ذلك الفصل بأجنبى – أن ذلك الفصل ليس شاذاً، قال رحمه الله: "وكما وجب الترتيب، وجب منع الفصل بأجنبى، إلا ما شذَّ، ولا يدخل فى الأجنبى القسَمُ ... ولا جملة الاعتراض" أ.هـ.

أقول: والجملة المعترضة هنا بين المتلازمين، هى قوله (ولا عتب فى المقدور)، والتقدير: ماذا رمت؟

أقول: ولم يورد الإمام ابن مالك على هذه الجزئية إلا هذا الشاهد المولَّد.

وقد بحثت عن هذا الشاهد، فلم أر من أورده – حسب جهدى – إلا الإمام ابن مالك[٢]، وأبا حيان[٣]، والدمامينى[٤]، والسيوطى[٥]، والشنقيطى[٦].

وبحثت فى سوى هذه المراجع – فى ما تحت يدى فلم أجده، فليس فى شرح الكافية للرضى، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٣٢/١، والبيت من البسيط.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٣١١/١.
(٣) التذييل والتكميل: ١٦٥/٣.
(٤) تعليق الفرائد: ٢٩١/٢.
(٥) همع الهوامع: ٣٠٣/١.
(٦) الدرر اللوامع: ١٦٦/١.

الشاهــد السابع والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[1]: "... وأما السماع فمنه قول حسان ... ومنه قوول بعض الطائيينَ:

(٣٧) ما الذي دَأبُه احتياطٌ وحزم ... وهواه أطاع يستويانِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز حذف الاسم الموصول وبقاء صلته دالَّة عليه، فالتقدير فى البيت: والذى أطاع هواه.

وقد أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – أكثر من شاهد على هذه المسألة، إما قرآنياً، وإما شعرياً، ومنها[2]:

فوالله، ما نلْتمْ ولا نِيلَ منكمُ ... بمعتدل وَفْقٍ ولا متقاربِ

أقول: فإذا عضد المسألة شاهد عن العرب الفصحاء، فما الداعى لاستجلاب أبيات المولدين؟ إن فى ما أُثر عن العرب لغنية، وأى غنية.

وأرجو أن يتسع لى صدر القارىء الكريم؛ لأقِفَه على أمر أراه أحياناً يتكرر عند الإمام ابن مالك، ذلكم هو أنه ينسب بعض أشعار المولدين فى كتابه هذا (شرح التسهيل) إلى بعض الطائيين، أو إلى رجل من طيئ، أو إلى أحد فصحاء بنى طيئ. ولا أدرى ما سرُّ هذه النسبة؟ وما سرُّ إخفاء اسم ذلك الطائى الذى نسب إليه البيت. ولو أن هذا حصل مرة أو مرتين لتُجُوّز فيه، ولكنه تكرر.

أنه أمر يستدعى الوقوف قليلاً.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٣٥/١، والبيت من الخفيف.

(٢) من الطويل. وقد ذكر الإمام ابن مالك أنه لحسان، ﷺ. ولم أجده فى ديوانه. ونسبه البغدادى فى الخزانة: ٩٤/١٠، إلى عبدالله بن رواحة، ﷺ. وينظر: مغنى اللبيب: ٦٣٨/٢، والهمع: ٢٤٩/٣.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من كتب متأخرى النحاة، فلم أجد هذا الشاهد، إلا عند ابن مالك[١]، وأبى حيان[٢]، وابن هشام الأنصارى[٣]، والدمامينى[٤].

وبحثت فى مصادر أخرى، فلم أعثر على البيت فيها، فليس فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

(١) شرح الكافية الشافية: ٣١٤/١.
(٢) التذييل والتكميل: ١٧٠/٣.
(٣) مغنى اللبيب: ٦٢٥/٢.
(٤) تعليق الفرائد: ٢٩٨/٢.

الشاهـــد الثامن والثلاثـــون

قال الإمام ابن مالك[١]: "وعروض زيادتها فى الحال، كقراءة بعض القراء ...، ومنه قول الشاعر:

(٣٨) دُمْتَ الحميدَ فما تنفكُّ منتصراً ... على العِدا في سبيل المجدِ والكرم

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على عروض زيادة (ال) فى الحال، فقوله: (الحميد)، أصله: (حميداً)، وهى حال، صاحبها التاء فى (دمت)، و(دام) هذه مضارعها (يدوم)، وليست الناقصة التى من أخوات (كان)، فإن تلك لابد أن تصدَّر بنفى.

وهذا البيت فيه من الرخاوة وضعف المعنى ما يجعل المتلقى يصدُّ عنه.

ولم يأت ابن مالك بشاهد آخر، إلا بآية هى قوله تعالى[٢]: ﴿**لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ**﴾، أى: ليخرجن الأعزُّ ذليلاً، ويقول لبعض العرب: "ادخلوا الأوَّلَ فالأولَ"، أى: أوَّلاً فأوَّلاً.

وهذ البيت أورده أبو حيان[٣]، وابن هشام الأنصارى[٤]، والسيوطى[٥]، والشنقيطى[٦].

وبحثت فى ما تحت يدى من كتب متأخرى النحاة، فلم أجد البيت، فليس فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى

---

(١) شرح التسهيل: ٢٦٠/١، والبيت من البسيط.
(٢) سورة المنافقون، الآية: (٨).
(٣) التذييل والتكميل: ٢٣٨/٣، وارتشاف الضرب: ٩٨٩/٢.
(٤) تخليص الشواهد: صـ١٦٨.
(٥) همع الهوامع: ٢٧٨/١.
(٦) الدرر اللوامع: ١٣٨/١.

شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

الشاهـد التاسع والثلاثـون

قال الإمام ابن مالك[1]: " وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر، وأمكن تقديم صاحب الضمير، صحَّت المسألة عند البصريين وهشام الكوفي، في نحو: (زيدا أجَلُه مُحْرزٌ)، لأنه لم يَفصِل بين المنصوب وناصبه أجنبيٌّ، بخلاف: (زيداً أجلُه أحرز)؛ فإن (الأجل) وإن كان الفعل [أحرز] خبره، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل، لأن الفعل وفاعله، أصلهما أن يستقلَّ بهما كلام، فعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل، لأنه مفرد" أ.هـ.

أقول: لعل القارئ الكريم هنا يدرك أن النص السابق المنقول من (شرح التسهيل)، أن جزءاً منه قد نقله ابن مالك عن أبى على، وسيأتى شىء من ذلك بعد قليل.

أقول: وقد أنكر ابن مالك على أبى علي التمييز بين الإخبار بالفعل، والإخبار باسم الفاعل، قال: "وقول أبى على: (إن الفعل وفاعله، أصلهما أن يستقلَّ بهما كلام، فعُدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً). تخيُّلٌ جدلى لا ثبوت له عند التحقيق، لأن الجملة لا تُوْقَعُ موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقوم مقامه، فلا يُعَدُّ ما هى له خبرٌ أجنبياً، كما لا يعد أجنبياً ما لمفرد له خبرٌ. فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون، من التسوية فى الجواز بين: (زيداً أجلُه مُحْرِزٌ)، و(زيداً أجلُه أحرزَ)، بل الأخير أولى بالجواز، لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول، فقد رجَّع فرعاً على أصل، ومن منعهما، فقد ضَّيق رحيباً، وبعَّد قريباً" أ.هـ.

ثم استشهد الإمام ابن مالك لتأصيل هذه المسألة بهذا البيت المولَّد[2]:

(٣٩) خيراً المُبْتَغيه حازَ، وإنْ لَمْ ... يَقْضِ فالسَّعْيُ بالرشاد رشادُ

---

(١) شرح التسهيل: ٣٠٢/١- ٣٠٣، والبيت من الخفيف.

(٢) شرح التسهيل: ٣٠٣/١، والبيت من الخفيف.

أقول: والمسألة تحتاج إلى قليل من التأنى وإعمال الفكر؛ لنصل إلى مراد الإمام ابن مالك، فهو قد أورد هذا البيت المولَّد، شاهداً على صحة تقديم معمول خبر المبتدأ الذى تحمَّل ضميراً يعود على ذلك المعمول. وبتفكيك المثال تتضح المسألة. فقولهم: (زيد أجلُه أحرز)، ترتيبها: أجل زيد أحرز زيداً. فالمبتدأ هو (أجله)، وهذا المبتدأ تحمَّل ضميراً عائداً على معمول الخبر، وهو (زيداً)، والخبر هو الجملة الفعلية. ومثل هذه الجملة الشاهد المُورد، فالمبتدأ هو: (المبتغيه)، وهذا المبتدأ تحمَّل ضميراً عائداً على معمول الخبر، وهو: (خيراً)، والخبر هو جملة (حاز).

ولو قلت عِوَضَ (حاز): (حائز) لصحَّ المثال.

وهذا البيت المهلهل النسج، القليل الغناء، لم يورده – حسب اطلاعى– إلا أبو حيان(١).

وبحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

(١) التذييل والتكميل: ٣/٣٥٦.

الشاهـد الأربعـــون

قال الإمام ابن مالك[1]: "... وقد يُقْصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيُّر، فيتحد بالمبتدأ به لفظاً، ويكون أيضاً على نوعين: مشتقاً، كقول رجل من طيىء:

(٤٠) **خَلِيْلي خليلي، دون ريبٍ وربَّما ... ألان امروٌ قولا فظُنَّ خليلاً**

وغير مشتق كقول أبي النجم[2]:

أنا أبو النجم، وشعري شعري

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت، شاهداً على أن الخبر إذا أريد به الشهرة أتى به بلفظ المبتدأ تماماً، كأن تقول: (عنترة عنترة)، أى هو من عرفتم.

وهذه المسألة متقررة بين النحاة، ولها شواهدها، ولكنَّ الشأن كل الشأن أن يستشهد لها بشاهد من شعر المولدين، وقد كان فى شعر العرب الفصحاء ما يغنى عنه.

وهذا الشاهد لم أعثر عليه – حسب اجتهادى – إلا عند أبى حيان[3]، والدمامينى[4]. ولا غَرْوَ، فهما شارحان لـ (التسهيل).

---

(١) شرح التسهيل: ٣٠٤/١، والبيت من الطويل.

(٢) هذا البيت أول ثمانية أبيات رجزية. قالها فى مدح نفسه. الديوان: صـ١٠٦– ١٠٧، وورد البيت فى الخصائص: ٣٤٠/٣، وشرح المفصل: ٩٨/١، والخزانة: ٤٣٩/١. وقد ورد البيت فى المصادر السابقة، مستشهداً به على عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة، ولكن أورده الدكتور إميل بديع يعقوب فى المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية: ١١٦٩/٣، شاهداً على إثبات ألف (أنا) فى الوصل، كما فى الوقف، على لغة بنى تميم.

(٣) التذييل والتكميل: ٩/٤.

(٤) تعليق الفرائد: ٨٢/٣.

وقد بحثت فى غير هذين المرجعين، فلم أعثر عليه، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد الحادى والأربعون

قال الإمام ابن مالك[١]: "ومثال المنصوب بصفةٍ محلاً: قول الشاعر:

(٤١) سُبْلُ المعالي بنو الأعلَيْنَ سالكةٌ ... والإرثُ أجدرُ مَنْ يحظَى به الولدُ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز حذف الضمير العائد إذا عُلِم، ونُصِب بصفة محلاً.

وقد وصف أبو حيان[٢]، وتبعه الدمامينى[٣]، رحمهما الله، وجه الاستشهاد فى هذا البيت بوصف أقرب مما وصفه به ابن مالك، قال: "ومثال ما جُرَّ بإضافة اسم فاعل...". فهذا الوصف من أبى حيان أوضح من وصف ابن مالك.

أقول: والضمير المحذوف فى البيت، فى كلمة (سالكة)، والتقدير: (سالكتها).

ولم يورد الإمام ابن مالك على هذه الحال إلا هذا الشاهد المولَّد.

وهذا البيت لم يورده – حسب اطلاعى – إلا أبو حيان[٤]، والدمامينى[٥].

وقد بحثت عنه فى غير هذين المرجعين، فلم أهتد إليه، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن

---

(١) شرح التسهيل: ٣١٢/١، والبيت من البسيط.
(٢) التذييل والتكميل: ٣٩/٤.
(٣) تعليق الفرائد: ١٠١/٣.
(٤) التذييل والتكميل: ٣٩/٤.
(٥) تعليق الفرائد: ١٠١/٣.

هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد الثانى والأربعون

قال الإمام ابن مالك[1]: "... وهي، و(ونى) بمعنى (زال) غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

(٤٢) لايَني الحِبُّ شِيمةَ الحَبِّ مادا ... م، فلا تحسبنَّه ذا ارعواءِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن من الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر: فعل (ونى)، ومعنى البيت: لايزال الخداع والمكر خُلُقَ المخادع المراوغ مادام حياً، ولا تتوقع أن يتركه.

وهذا البيت فيه من التكلف وركوب كل صعبة ما لا يخفى.

وهنا ملحوظة على الإمام ابن مالك، وهى قوله: "... بمعنى (زال)..." وهذا التعبير أظنه خطأ، والصواب أن يقول: بمعنى (مازال)، فإن فعل (مازال) الرافع للاسم الناصب للخبر، لابد أن يتصدره أداة نفى.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أجد هذا البيت، إلا عند أبى حيان[2]، والدمامينى[3]، والسيوطى[4]، والشنقيطى[5].

وبحثت عنه فى ما سوى المراجع السابقة، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب، والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح التسهيل: ٣٣٤/١، والبيت من الخفيف.
(٢) التذييل والتكميل: ١٢٥/٤.
(٣) تعليق الفرائد: ١٥٨/٣.
(٤) همع الهوامع: ٦٧/٢.
(٥) الدرر اللوامع: ٢٠٨/١.

الشاهـــد الثالث والأربعون

قال الإمام ابن مالك[١]: "والمنفى بـ (ليس)، كقول الشاعر:

(٤٣) ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ ... كلُّ ذي عِفة مُقَلٍّ قنوعِ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن من الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر ما يعمل بشرط، ومن تلك الافعال: (ماانفك)، فإنه لابد أن يسبقه نفى، وقد سبقه (ليس) فى البيت الشاهد.

والحق أن هذا الشاعر قد تكلف فى هذا البيت، بتقديمه وتأخيره، وركب كل صعبة فى سبيل إدراك المعنى الذى يروم، فخلاصة ما فيه: كلُّ عفيفٍ قنوعٍ عزيزٌ.

والبيت – كما أسلفت – فيه تقديم وتأخير، فالفعل الناسخ هنا هو (انفك)، وقد صدَّره بـ (ليس) هذه إشكالاً واضطراباً، لأن (ليس) من الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، فتصدير الفعل (انفك) بها سبَّب اضطراباً، ولو صدَّره بـ (ما) النافية لأراحنا. وقوله: (كلُّ ذى ...) هو اسم (انفك)، وقوله: (ذا غنى) هو خبر الفعل الناسخ.

فانظر، كم شرفٍ قد علاه هذا الشاعر، وكم وهدة هبطها، من أجل أن يحصِّل هذا المعنى الساذج، المتقرر فى النفوس. ولكن حسبك أن تعلم أن صاحبه مولَّد.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أر من أورده، إلا أبا حيان[٢]، وابن هشام الأنصارى[٣]، والشيخ خالد الأزهرى[٤]، والسيوطى[٥]، والشنقيطى[٦].

---

(١) شرح التسهيل: ٣٣٤/١، والبيت من الخفيف.
(٢) التذييل والتكميل: ١١٩/٤.
(٣) تخليص الشواهد: صـ٢٣٠.
(٤) شرح التصريح: ٢٣٦/١.
(٥) همع الهوامع: ٦٥/٢.
(٦) الدرر اللوامع: ٢٠٥/١.

وبحثت فى ما سوى هذه المراجع، فلم أعثر على البيت، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب.

الشاهــد الرابع والأربعون

قال الإمام ابن مالك[1]: "وقال آخر فى إعمال (يريم):

(٤٤) إذا رُمْتَ ممن لا يَرِيم متيَّماً ... سُلُوًّاً فقد أبْعدتَ في رَومِك المرْمَي

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن مما يرفع الاسم وينصب الخبر: فعل (لا يريم)، وقد ذكر ابن مالك أن هذا الفعل لا يكاد يعرفه إلا حذَّاق النحاة.

والحق أن البيت قد حشرت فيه كلمات تجعل اللسان يتعثر عند نطقها، وهى أشبه أن تكون من باب التلاعب بالألفاظ، بغير غناء، فمعنى البيت: إذا أردت ممَّن لا يزال متيماً أن يسلو عن الحب، فقد طلبت عسيراً.

وقد بحثت في ما تحت يدى من المراجع، فلم أجد هذا البيت إلا عند أبى حيان[2]، والدمامينى[3]، والسيوطى[4]، والشنقيطى[5].

وبحثت عنه فى المراجع الأخرى التى تحت يدى، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تخليص الشواهد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل: ٣٣٤/١، والبيت من الطويل.
(٢) التذييل والتكميل: ١٢٥/٤.
(٣) تعليق الفرائد: ١٥٨/٣.
(٤) همع الهوامع: ٦٨/٢.
(٥) الدرر اللوامع: ٢٠٩/١.

الشاهــد الخامس والأربعون

قال الإمام ابن مالك[1]: "وأجاز الفرَّاء زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: (ما يكون أطولَ هذا الغلام!)، ويشهد لقوله قول رجل من طيىء:

(٤٥) صَدَّقْتَ قائلَ: (ما يكونُ أحقَّ ذا) ... طفلاً يبذُّ ذوي السيادة يافعاً

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على جواز دخول فعل (يكون) بين (ما) التعجبية و(أفعل) التعجب، ودعم قوله هذا بإجازة الإمام الفراء مثل هذا الأسلوب.

والحق أن زيادة (كان) بين (ما) التعجبية و(أفعل) التعجب واردة لا إشكال فيها، بل استشهد الإمام ابن مالك على ذلك بشاهد آخر للصحابى الجليل، عبدالله بن رواحة، ﷺ هو قوله[2]:

ما كان أسعدَ من أجابك آخذاً ... بِهداك مجتنباً هوى وعناداً

وليس ثَمَّ الشأن، ولكن الشأن أن يُستجلب لذلك شاهد مولد، ركيك العبارة، مهلهل النسج، قليل الغناء.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أر هذا الشاهد إلا عند أبى حيان[3]، وابن هشام الأنصارى[4].

وبحثت فى سوى هذين، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا

---

(١) شرح التسهيل: ٣٦٢/١، والبيت من الكامل.

(٢) من الكامل. وقد عزاه العينى فى المقاصد النحوية: ٧٥/٣، إلى الصحابى الجليل عبدالله بن رواحة ﷺ. وينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونى: ٢٥/٣.

(٣) التذييل والتكميل: ٢١٧/٤.

(٤) تخليص الشواهد: صـ٢٥٧.

فـى مغنـى اللبيـب، ولا فـى شـرح شـذور الـذهب لابـن هشـام، ولا فـى أوضـح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد السادس والأربعون

قال الإمام ابن مالك[(١)]: "مثال حذف (كان) بعد (إنْ) مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم، قول الشاعر:

(٤٦) انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا إحَناً ... فإنَّ ذا الحق غلاب وإنْ غُلِبا

أقول: ووجه إيراد الإمام ابن مالك هذا البيت واضح من نصه السابق الآنف الذكر، وتقدير المحذوف: وإن كان هو، أى الحقُّ مستخرجاً إحناً.

والشيخ خالد الأزهرى عند تناوله هذا البيت قال[(٢)]:

"أىْ: وإن كنت مستخرجاً". وهذا مخالف لمتن الإمام ابن مالك الذى قال نصاً: "... وهو ضمير غائب"، فيكون التقدير عند ابن مالك: (وإن كان هو)، أى الحقُّ، ويكون التقدير عند الأزهرى: (وإن كنت)، ولا شك أن التقديرين مختلفان، والله أعلم.

أقول: وحذف (كان) مع اسمها بعد (إن) وارد عن العرب، وله شواهد أخر من فصيح القول، قال النابغة[(٣)]:

حَدِبَتْ علىّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها ... إنْ ظالماً فيهمْ وإنْ مظلومَا

---

(١) شرح التسهيل: ٣٦٣/١، والبيت من البسيط.

(٢) شرح التصريح: ٢٥٥/١.

(٣) ديوانه صـ١٦٧، من نتفة عدتها خمسة أبيات، مطلعها:

جَمِّعْ مِحَاشَك يا زيدُ فإنَّني ... أعدَدْتُ يربوعًا لكُمْ وتَميمًا

والشاهد فى الكتاب: ٢٦٢/١، وأوضح المسالك: ٢٣٣/١، وتخليص الشواهد: صـ٢٥٩، وهمع الهوامع: ١٠٢/٢.

وقد أورد سيبويه فى الكتاب: ٢٦١/١، والسيوطى فى الهمع: ١٠٢/٢، بيتاً شاهداً، ونسبه إلى ليلى الأخيلية، هو:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مطرِّفٍ ... إن ظالماً أَبَداً وإن مظلوماً

أوراده كما أوردته ثَمَّ. وقد عدت إلى ديوان ليلى صـ٥٢، ولكنه ورد برواية: **(لا ظالماً أبداً ولا مظلوماً)**.

على أن المقدر هنا يختلف عن المقدر فى البيت الشاهد، فهو هنا ضمير المتكلم، المتصل: (كنت)، وفى البيت الشاهد غائب يعود على مذكور متقدم.

أقول: فإذا كان فى المسألة شاهد فصيح، فلم الاستشراف لشواهد ضعيفة السبك، قليلة الغناء؟

وقد بحثت عن هذا الشاهد، فلم أعثر عليه فى ما تحت يدى، إلا عند أبى حيان(١)، والشيخ خالد الأزهرى(٢)، والسيوطى(٣)، والشنقيطى(٤).

وبحثت فى ما سوى هذه المراجع، فلم أجد البيت. فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تلخيص الشواهد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد للدمامينى، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى خزانة الأدب.

(١) التذييل والتكميل: ٢٢٣/٤.
(٢) شرح التصريح: ٢٥٥/١.
(٣) همع الهوامع: ١٠٣/٢.
(٤) الدرر اللوامع: ٢٣٢/١.

الشاهــد السابع والأربعون

قـال الإمـام ابـن مالـك[1]: "فلـو كـان معمـول الخبـر ظرفـاً أو جـاراً ومجروراً، لم يبطل عمل (ما) كقوله: (ما عندك زيدٌ مقيماً)"، وكقول الشاعر:

(٤٧) بأُهْبة حرب كُن وإن كنت آمنا ... فما كلَّ حين مَنْ تُوالي مواليا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن (ما) الحجازية المشبَّهة بـ (ليس)، الرافعة للاسم الناصبة للخبر، يبطل عملها إذا كان معمول خبرها المتقدم غير ظرف ولا جار ومجرور، فمعناها باقٍ، وهو النفى، ولكنْ لا عمل لها، فيكون الخبر بعدها مبتدأ، لا خبراً لها، نحو قول الشاعر[2]:

وما كلَّ من وافى مِنىً أنا عارفُ

فلم يقل: (عارفاً)، لأن معمول الخبر وهو (كل ...) ليس ضرفاً، ولا جاراً ومجروراً.

أما حين يكون معمول الخبر ظرفاً، كالبيت الشاهد، أو جاراً ومجروراً، فإنها تعمل، وقد عملت فى البيت، فنصبت (مُواليا).

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أجد البيت إلا عند أبى حيان[3]، وابن هشام الأنصارى[4]، والشيخ خالد الأزهرى[5].

---

(١) شرح التسهيل: ٣٧٠/١، والبيت من الطويل.

(٢) من الطويل، وهو عجز بيت لمزاحم بن حارث العقيلى. ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهرى فـى شـرح التصـريح: ٢٦٦/١، فـى الشـاهد ذى الـرقم (١٩١). وينظـر الخصـائص: ٣٥٦/٢، وأوضح المسالك: ٢٥٣/١، والخزانة: ٨/٢.

(٣) التذييل والتكميل: ٢٥٩/٤.

(٤) أوضح المسالك: ٢٥٤/١.

(٥) شرح التصريح: ٢٦٦/١.

وبحثت فى غيرها، فلم أجده، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تلخيص الشواهد، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى تعليق الفرائد، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

الشاهــد الثامن والأربعون

قال الإمام ابن مالك[1]: "وقال آخر فى جر المعطوف على المنصوب بـ (ما):

(٤٨) ما الحازمُ الشهم مقداماً ولا بطلٍ ... إنْ لم يكنْ للهوَى بالعقلِ غلابا

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أنك إذا عطفت اسماً على اسم منصوبٍ بـ (ما) النافية الحجازية، أنه يجوز فى المعطوف أن يجر بباء مقدرة، فكأن الشاعر قال:

ما الحازمُ الشهم بمقدامٍ ولا بطلٍ

أقول: وهذه المسألة، وهى العطف بالجر، على خبر (ما) المنصوب وارد فى العربية، وقد استشهد له ابن مالك بشاهد من فصيح القول، وهو قول الأخوص اليربوعى الرياحى[2]:

مشائِيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

فما الذى حمل الإمام ابن مالك على أن يستزيد بهذا البيت الذى إنما أتى به لمجرد النصح والإرشاد؟

وهذا أحد ملامح شعر المولَّدين، وهو تمحُّض البيت للنصح والإرشاد. يزيد على ذلك أن ألفاظه سهلة مبذولة، لا جزالة فيها ولا صلابة.

---

(١) شرح التسهيل: ٣٨٦/١، والبيت من البسيط.

(٢) من الطويل، وهو للأخوص الرياحى: نسبه إليه ابن برى فى شرح شواهد الإيضاح: صـ٥٨٩، وضبط فى الإنصاف: ١٩٣/١، بالحاء (الأحوص)، ولكنه نسبه إلى بنى رباح. وذكر البغدادى فى الخزانة: ١٥٩/٤، أن هذا البيت من قصيدة عدتها ستة وعشرون بيتاً، ونسبها إلى الأخوص اليربوعى.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع، فلم أعثر على هذا البيت، إلا عند أبى حيان[١]، وابن هشام الأنصارى[٢]، والدمامينى[٣]، والسيوطى[٤]، والشنقيطى[٥].

وبحثت فى ما سوى هذه المراجع، فلم أجد البيت، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى تلخيص الشواهد، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى خزانة الأدب.

❁❁❁❁❁

(١) التذييل والتكميل: ٣١٦/٤.
(٢) مغنى اللبيب: ٤٧٦/٢.
(٣) تعليق الفرائد: ٢٧٥/٣.
(٤) همع الهوامع: ٢٧٩/٥.
(٥) الدرر اللوامع: ٤٦٩/٢.

الشاهــد التاسع والأربعون

قــال الإمــام ابــن مالــك[1]: "ومــن العــرب مــن يقــول: ...، فيكتفــى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، ... وكقول الآخر:

(٤٩) أصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواءً ... لقلبِك بالإصاخة مستفادُ

أقول: أورد الإمام ابن مالك – رحمه الله – هذا البيت شاهداً على أن من العرب من يدخل (عسى) على ضمير النصب، وهو ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب. وكان الأصل أنْ لا تدخل إلا على ضمائر الرفع، نحو: (عسيت، وعسَيا، وعسَوْا وعسيْنَ).

والحق أن البيت مخضل بعبارات المولدين التى لا تخفى ملامحها على أدنى متذوق للعربية: (أصخ)، (ارعواء)، (مستفاد).

كلمات حضرية مترهلة، لا تحمل جزالة الألفاظ العربية الفصحى.

وقد بحثت فى ما تحت يدى من المراجع فلم أجد هذا البيت، إلا عند أبى حيان[2].

وبحثت فى غيره، فلم أجد البيت، فليس فى شرح الكافية الشافية لابن مالك، ولا فى شرح الكافية للرضى، ولا فى المحرر، ولا فى اللمحة، ولا فى تذكرة النحاة، ولا فى ارتشاف الضرب، ولا فى توضيح المقاصد والمسالك، ولا فى شرح شذور الذهب لابن هشام، ولا فى مغنى اللبيب، ولا فى أوضح المسالك، ولا فى شرح الألفية لابن عقيل، ولا فى جواهر الأدب، ولا فى شرح شذور الذهب للجوجرى، ولا فى شرح التصريح، ولا فى همع الهوامع، ولا فى خزانة الأدب، ولا فى الدرر اللوامع.

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل: ٣٩٧/١، والبيت من الوافر.

(٢) التذييل والتكميل: ٣٥٩/٤.

ما سبق من الشواهد حاولت أن أناقش فيه بعض الجوانب، من أجل أن أقف القارىء الكريم على شىء من ملامح شعر المولدين. وأكونُ بالشاهد السابق، وهو قول الشاعر:

أصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواءً ... لقلبِك بالإصاخة مستفادُ

أكون قد أنهيت شواهد الجزء الأول من شرح التسهيل لابن مالك، رحمه الله، أما الأجزاء الثلاثة الباقية فسأورد شواهدها فقط، من غير بحث فى شىء منها، ومن غير بحث فى مصادرها، فإن شواهد الجزء الأول التى عرضتها وناقشتها، وذكرت مواطنها، إنما هى نماذج لشعر المولدين، وبعرضها تبينت للقارىء الكريم ملامح شعرهم، والله – تعالى – هو الموفق سبحانه.

(٥٠) إنَّ اختيارَك ما تبغيه ذا ثقةٍ بـالله مسـتظهراً بـالحزم والجلـدِ

شرح التسهيل: ١٦/٢، والبيت من البسيط.

(٥١) إن الأُلَى وُصِفوا قومي لهمْ، فبهم هـذا اعتصـمْ تَلْـقَ مَـنْ عـاداك مخـذولاً

شرح التسهيل: ٢٨/٢، والبيت من البسيط.

(٥٢) إني لعِند أذى المولى لذُو حَنَق يُخْشَـى وحِلمـي إن أوذيـتُ معتـادُ

شرح التسهيل: ٣١/٢، والبيت من البسيط.

(٥٣) قالوا أخِفْتَ فقلت إنّ وخيفتي مـا إنْ تـزالُ مَنُوطـة برجـاء

شرح التسهيل: ٣٣/٢، والبيت من الكامل.

(٥٤) تَيَقَّنْت أن رُبَّ امرئ خِيلَ خائنا أمـينٌ وخَـوّانٍ يُخَـال أمينـا

شرح التسهيل: ٤٢/٢، والبيت من الطويل.

(٥٥) تأملْ، فلا عَيْنَيْن للمرء صارفا عنايتـه عـن مضـمر العِـبَرات

شرح التسهيل: ٦٠/٢، والبيت من الطويل.

(٥٦) لا تُعْنَـيَنَّ بمـا أسـبابه عسـرت فـلا يَـدَيْ لامـرئٍ إلا بمـا قُـدِرا

شرح التسهيل: ٦٠/٢، والبيت من البسيط.

(٥٧) أشاءُ ما شئتِ، حتى لا أزالُ لِمَا لا أنـت شـائيةٌ مـن شـأننا شـانى

شرح التسهيل: ٦٦/٢، والبيت من البسيط.

انظر فى التكلف، والتلاعب بالألفاظ، والمعنى السخيف الذى لا يحمل روحاً.

(٥٨) إني تركْتُـكَ لا ذا عسـرةٍ تربـاً فاسْـتعفِفَنْ واكْـفِ مـن وافـاك ذا أمـل

شرح التسهيل: ٦٦/٢، والبيت من البسيط.

(٥٩) قهَرتُ العِدَا لامُستعيناً بعُصبةٍ ولكـنْ بـأنواع الخـدائع والمكـرِ

شرح التسهيل: ٦٦/٢، والبيت من الطويل.

(٦٠) قد جرّبوه فألَوْه المغيث إذا ما الرَّوْعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد

شرح التسهيل: ٢/٧٩، والبيت من البسيط.

(٦١) إذا أنتِ أُعْطِيت الغنى ثم لم تَجُد بفضلِ الغنى أُلْفِيت مالك حامدُ

شرح التسهيل: ٢/٧٩، والبيت من الطويل.

(٦٢) آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُرْ هِبْكم مِنْ لظى الحروب اضطرامُ

شرح التسهيل: ٢/٨٦، والبيت من الخفيف.

(٦٣) حَذارِ فقد نُبِّئت إنك لَلّذي سَتُجزى بما تسعى فتسعدَ أو تشقى

شرح التسهيل: ٢/١٠٣، والبيت من الطويل، وكسرت همزة (إنك) للَّام المزحلقة.

(٦٤) ظُنْنتُ فقيراً ذا غِنَىً ثُمَّ نِلتُه فلَمْ ذا رجاءٍ ألْقَه غَير واهبِ

شرح التسهيل: ٢/١٤٢، والبيت من الطويل.

يريد: فلم ألق ذا رجاء، لم ألقه غير واهب له ما يحتاجه.

أدع التعليق فيه للقارىء الكريم. اضطراب فى السبك، وهو المعاظلة، وسذاجة فى المعنى.

(٦٥) كَعْبًا أخُوُه نَهى، فانقادَ مُنْتهِياً ولَوْ أبَى باءَ بالتخليد في سَقَرا

شرح التسهيل: ٢/١٥٣، والبيت من البسيط.

(٦٦) رأيَه يَحمدُ الذي ألفَ الحزْ مَ ويشْقى بسعيه المغرورُ

شرح التسهيل: ٢/١٥٤، والبيت من الخفيف.

(٦٧) ما شاء أنشأ ربّي، والذيْ هُوَ لَمْ يشأْ فلستَ تراهُ ناشئاً أبداً

شرح التسهيل: ٢/١٥٤، والبيت من البسيط.

(٦٨) ما المرءَ ينفعُ إلا ربُّه فعلا مَ تُستمالُ بغير الله آمالُ

شرح التسهيل: ٢/١٥٤، والبيت من البسيط.

أقول: وتجزئة الكلمة بين الصدر والعجز إنما تصلح فى بحر ذى امتداد، كالخفيف. أما البسيط فلا يصح ذلك فيه.

(٦٩) أجَـلَ المـرء يَسْـتحثُّ ولا يَـدْ رِي إذا يبتغـي حصـولَ الأمـاني

شرح التسهيل: ٢/١٥٤، والبيت من الخفيف.

(٧٠) ما جَنت النفسُ مما راقَ منظره رامـتْ ولم يَنْهَهـا بـأسٌ ولا حَـذَرُ

شرح التسهيل: ٢/١٥٥، والبيت من البسيط.

(٧١) جِئ ثُمَّ حالِفْ، وثِقْ بالقومِ، إنهمُ لِمَـنْ أجـارُوا ذوُوْ عـز بـلا هُـونِ

شرح التسهيل: ٢/١٦٨، والبيت من البسيط.

(٧٢) مـال عـنّي، تيهًـا، وملْـتُ إليـه مُسْـتعينا عمـرٌو، فكـان مُعينـاً

شرح التسهيل: ٢/١٧٣، والبيت من الخفيف.

(٧٣) ما جاد رأيا ولا أجْدى محاولةً إلا امـرُؤٌ لم يضـع دُنيـا ولا دينـا

شرح التسهيل: ٢/١٧٥، والبيت من البسيط.

(٧٤) خمُـولًا وإهمـالًا، وغـيرُك مُولـعٌ بتَثْبيـتِ أسـبابِ السـيادةِ والمجـدِ؟

شرح التسهيل: ٢/١٨٨، والبيت من الطويل.

(٧٥) أنـا جِـدًّا جـداً ولَهْـوُك يَـزْدادُ؟ إذنْ، مـا إلى اتّفـاقٍ سَـبِيلُ

شرح التسهيل: ٢/١٨٨، والبيت من الخفيف.

(٧٦) إنَّ حيثُ استقلَّ مَن أنتَ راعيهِ حمًـى فيـه عِـزَّةٌ وأمـانُ

شرح التسهيل: ٢/٢٣٢، والبيت من الخفيف.

(٧٧) لَصَـوْنُكَ مَـن تعـولُ أعـمُّ نفعـا لهـم عـن ضَـلّةِ وهـوى مُطـاعِ

شرح التسهيل: ٢/٢٥٦، والبيت من الوافر.

(٧٨) المـنُّ للـذَّمِّ داعٍ بالعطـاء فـلا تَمْـنُنْ فتُلْفـى بـلا حمـدٍ ولا مـالِ

شرح التسهيل: ٢/٢٥٦، والبيت من البسيط.

(٧٩) مـا المجـدُ إلا قـد تبـيَّن أنـه بنـدًى وحِلْـمٍ لا يـزالُ مُـؤَثّلا

شرح التسهيل: ٢/٣٠٤، والبيت من الكامل.

(٨٠) وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيْرَ بائِسٍ أمانيُّـه منـه أُتيحـتْ بـلا مَـنِّ

شرح التسهيل: ٢/٣٠٥، والبيت من الطويل.

(٨١) كلُّ سعيٍ سوى الذي يُورث الفَوْزَ فعُقْبـاه حسـرةٌ وخَسـارُ

شرح التسهيل: ٢/٣١٤، والبيت من الخفيف.

(٨٢) لـديك كفيـلٌ بـالمنى لمؤمِّـل وإن سـواكَ مَـن يُؤمّلُـه يَشْـقَى

شرح التسهيل: ٢/٣١٥، والبيت من الطويل.

(٨٣) ذِكْـرك اللهَ عنـد ذكـرِ سـواه صـارفٌ عـن فـؤادِك الغفـلاتِ

شرح التسهيل: ٢/٣١٥، والبيت من الخفيف.

(٨٤) يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيَّما لدى شـهادةِ مَـن في خـيره يَتقلَّـبُ

شرح التسهيل: ٢/٣١٩، والبيت من الطويل.

(٨٥) فُـقِ النـاس في الحمْـد لا سِـيّما يُنيلُـك مـن ذي الجـلال الرِضـا

شرح التسهيل: ٢/٣١٩، والبيت من المتقارب.

(٨٦) فِـهْ بـالعقود وبالأيمـانِ لا سِـيَما عَقْـدٌ وفـاءٌ بـه مـن أعظـمِ القُـرَبِ

شرح التسهيل: ٢/٣١٩، والبيت من البسيط.

(٨٧) كـائِنْ دُعيـتُ إلى بأسـاءَ داهمـةٍ فمـا انبعثـتُ بمَـزْءُود ولا وَكِـل

شرح التسهيل: ٢/٣٢٢، والبيت من البسيط.

منسوب إلى رجل من فصحاء طيىء.

(٨٨) يا صاحِ هل حُمّ عيش باقيا فترى لنفسـك العـذرَ في إبعادهـا الأمـلا

شرح التسهيل: ٢/٣٣٢، والبيت من البسيط.

(٨٩) غـافِلا تعْـرِضُ المنيَّـة للمـرْء فيُـــدعَى ولاتَ حـــين إبـــاءِ

شرح التسهيل: ٣٣٨/٢، والبيت من الخفيف.

(٩٠) مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُـتم الفـراقُ فمـا إليـك سـبيلُ

شـرح التسـهيل: ٣٣٩/٢، والبيـت مـن الكامـل، يريـد: شُـغفت بـكِ مشغوفةً.

(٩١) وصلتُ –ولم أَصْرِم مُسِيئينَ– أسْرتي وأعْتَبْـتُهم، حـتى يُلاقـوا وَلائيـاً

شرح التسهيل: ٣٤٠/٢، والبيت من الطويل.

(٩٢) لن يراني حتى يرى صاحبٌ لي أجْتَـني سُـخْطَهُ يشـيبُ الغُرابـا

شـرح التسـهيل: ٣٤٠/٢، والبيـت مـن الخفيـف، وفـى البيـت معاظلـة وتداخل.

(٩٣) سريعًا يهونُ الصعْبُ عند أولي النّهى إذا برجاءٍ صادقٍ قابَلوا اليَأسا

شرح التسهيل: ٣٤٢/٢، والبيت من الطويل.

(٩٤) ها بيّنًا ذا صريحُ النصْح فاصْغُ له وطِـع فطاعـةُ مُهْـدٍ نُصـحَهُ رَشَـدُ

شرح التسهيل: ٣٥٥/٢، والبيت من البسيط.

(٩٥) أصِخْ مُصيخًا لمَن أبدى نصيحتَه والـزمْ تـوَقّي خَلْـط الجِـد باللَّعـب

شرح التسهيل: ٣٥٧/٢، والبيت من البسيط.

(٩٦) مَن جادَ لا مَنَّ يَقْفُو جُودَه حُمِدا وذو نـدًى مَـنَّ مـذمومٌ وإنْ مَجُـدا

شرح التسهيل: ٣٦٠/٢، والبيت من البسيط.

(٩٧) كُنْ للخليل نصيرًا جارَ أو عَدَلا ولا تشـحَّ عليـه جـاد أو بَخِـلا

شرح التسهيل: ٣٦١/٢، والبيت من البسيط.

(٩٨) على مه مُلئت الرعبَ والحربُ لم تقِد لظاهـا ولم تُستعمل البـيضُ والسُّـمْرُ

شرح التسهيل: ٣٨٦/٢، والبيت من الطويل.

(٩٩) ولستُ إذا ذرْعا أضيقُ بضارِعٍ ولا يائسٍ عند التعسُّر من يُسر

شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، والبيت من الطويل.

(١٠٠) لنِعْم موئلًا المولى إذا حُذرتْ بأساءُ ذي البَغي واستيلاءُ ذي الإحَنِ

شرح التسهيل: ٩/٣، والبيت من البسيط.

(١٠١) حُسْن فِعْلا لقاءُ ذي الثروة المُمَلَّق بالبشر والعطاء الجَزيل

شرح التسهيل: ٢٨/٣، والبيت من الخفيف.

(١٠٢) حلُمْتَ، وما أشفى لمَن غِيْظَ حلْمَه فآضَ الذي عاداكَ خِلّا مُواليا

شرح التسهيل: ٤١/٣، والبيت من الطويل. وترتتيب البيت: (وما أشفى حلمه!).

(١٠٣) عملًا زاكيا تَوَخّ لكي تُجزَى جزاءً أزكى وتُلفى حميدا

شرح التسهيل: ٥٧/٣، والبيت من الخفيف.

(١٠٤) لا قولَ أبعدَ عنه نفع منه عن نَهْي الخلِيّ عن الغرامِ مُتَيَّماً

شرح التسهيل: ٦٥/٣، والبيت من الكامل، والهاء فى (عنه) مختلسة.

كأنك ترقى شواهق عاليا، ثمَّ تهبط فجأة فى وهاد عميقة، ثم تعود للشواهق مرة أخرى. تالله، ما هذا بشعر، إن هو إلا غثاء.

(١٠٥) إذا كنت مَعْنِيًّاً بجُود وسُودَد فلاتكُ إلّا المُجْمِلَ القولَ والفعلا

شرح التسهيل: ٧٧/٣، والبيت من الطويل.

(١٠٦) لا تَرْجُ أو تخشَ غير الله إنّ أذًى واقِكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مأموناً

شرح التسهيل: ٨٤/٣، والبيت من البسيط.

(١٠٧) لقد ظفِرَ الزوّارُ أقفيةِ العِدى بما جاوز الآمالَ مِ القتلِ والأسْر

شرح التسهيل: ٨٦/٣، والبيت من الطويل.

(١٠٨) الـودُّ أنـتِ المُسْـتَحقةُ صـفْوِه مـــنّي وإنْ لم أرْجُ منـــكِ نَـــوالا

شرح التسهيل: ٣/٨٦، والبيت من الكامل.

(١٠٩) أزورُ امـرأً جمًّـا نـوالٌ أعـدَّه لمَـن أمَّـه مسـكتفيا أزمـةَ الـدّهر

شرح التسهيل: ٣/٩١، والبيت من الطويل.

معاظلة تكاد تقضى، بل قضت على الحس الشعرى، ومعنى بسيط ساذج.

(١١٠) عزّ امرؤ بطل مَن كان معتصِما بـه ولـو أنَّـه مـن أضـعف البشَـر

شرح التسهيل: ٣/٩٤، والبيت من البسيط.

(١١١) ما الراحمُ القلبِ ظلّاما وإنْ ظُلِما ولا الكـــريمُ بمنّـــاعٍ وإنْ حُرِمـــا

شرح التسهيل: ٣/١٠٤، والبيت من البسيط.

تكاد من سذاجة معنى البيت، بل من تجاوزه حد السذاجة والمثالية التى أرهقنا بها الإمام ابن مالك، تكاد تفقد الحس الشاعرى. رحم الله الإمام ابن مالك. ما كان أغناه عن مثل هذا الحشو!

(١١٢) مُدْمنُ البَغْي سوفَ يأخذُه باريه أخْـــــذَه لثمـــــود وعـــــادا

شرح التسهيل: ٣/١١١، والبيت من الخفيف. والهاء فى (أخْذَه) مشبعة، وهى وكلمة (لثمود): مستعلن، هكذا:

مـدمن البـغ/ي سـوف يأ/خـذهو بـا ريـــه أخـــذ/هُو لثمـــو/د وعـــادا

فـــاعلاتن/ مـــتفعلن / فعلاتـــن فـــاعلاتُ/ مســـتعلن/ فعلاتـــن

(١١٣) هويـتَ ثنـاءً مُسـتطابا مؤبَّـدا فلـم تَخْـلُ مـن تمهيـد مجْـدٍ وسُـوددا

شرح التسهيل: ٣/١٢٠، والبيت من الطويل.

(١١٤) مُسْـتعانٌ العبـدُ الإلـهَ يريـه كـلَّ مستصـعَب مـن الأمـرِ هيْنـا

شرح التسهيل: ٣/١٢٥، والبيت من الخفيف.

وقد ضبطه المحقق بهذا الضبط الذى تراه. ولا أدرى ما معنى الصدر، وما تأويل رفع (مستعان)، و(العبد)؟ وكيف يكون الصدر من الخفيف وهو بهذا الضبط؟ يكون من الخفيف لو حذفت (ال) من كلمة (العبد).

(١١٥) **هجـرًا المظهـرَ الإخـاءَ إذا لم يـكُ في النائبـات جـدَّ معـينِ**

شرح التسهيل: ٣/١٢٥، والبيت من الخفيف.

(١١٦) **أبسْـطا بـإطراري يمينـا ومقْـولًا ومُـدّعيا مجْـدًا تليـدا وسُـوددا**

شرح التسهيل: ٣/١٢٦، والبيت من الطويل.

(١١٧) **وِفاقا بني الأهواءِ والغيِّ والوَنى وغـيرُك مَعْـنيٌّ بِكُـلِّ جميـل**

شرح التسهيل: ٣/١٢٦، والبيت من الطويل.

(١١٨) **قالت: نَعم وبُلوغًا بغيةً ومُنًى فالصـادقُ الحُـبّ مبـذولٌ لـه الأمَـلُ**

شرح التسهيل: ٣/١٢٧، والبيت من البسيط.

(١١٩) **ما لمولاكَ كنتَ كان لك المَوْلى، ومثـلُ الـذي تَـدين تُـدان**

شرح التسهيل: ٣/١٤٤، والبيت من الخفيف.

بعد التلكُّؤ والتلعثم فى قراءة البيت، لا تجد إلا معنى سطحياً هزيلاً.

(١٢٠) **عليك، لالكَ مَن يلحاك في كَرَم مُخَوّفًـا ضـررَ الإمـلاقِ والعَـدَم**

شرح التسهيل: ٣/١٦٢، والبيت من البسيط.

(١٢١) **لك لا عليكَ من استعنتَ فلم يُعِنْ إلّا علـى مـا لـيسَ فيـه مـلامُ**

شرح التسهيل: ٣/١٦٢، والبيت من الكامل.

(١٢٢) **على مؤثرات المجد تُحمد فاقْفُها ودعْ مـا عليـه ذمّ مـن كـان قـد ذمّـا**

شرح التسهيل: ٣/١٦٤، والبيت من الطويل.

(١٢٣) بكا للقوة الشَّغْواء جُلْتُ فلم أكنْ لأولـــعَ إلّا بـــالكميّ المقنّـــعِ

شرح التسهيل: ٣/١٧٠، والبيت من الطويل، واللَّقوة: أنثى النسر، يريد: بمثل اللقوة جلت.

(١٢٤) لكَ اللهُ لا أُلفى لعهدكَ ناسيا فلاتـــكُ إلّا مثـــلَ مـــا أنـــا كـــائنُ

شرح التسهيل: ٣/٢٠٤، والبيت من الطويل.

(١٢٥) لعمْري لأدْري ما قضى اللهُ كونَه يكـــونُ، ومـــا لم يقـــضِ لـــيس بكـــائن

شرح التسهيل: ٣/٢٠٨، والبيت من الطويل.

أى معنى متحصل من هذا البيت؟ إنها حقيقة متقررة فى أذهان المسلمين كلهم، وهى أن ما قضى الله سيكون، وما لم يقضه فلن يكون.

(١٢٦) يمينـــا لأبغـــضُ كـــلَّ امـــرئ يُزخـــــرفُ قَـــــولا ولا يَفْعَـــــلُ

شرح التسهيل: ٣/٢٠٨، والبيت من المتقارب.

(١٢٧) فو ربّي لسوف يُجزَى الذي أسْلَفه المـــــرءُ، سَـــــيّئاً أو جمـــــيلاً

شرح التسهيل: ٣/٢٠٨، والبيت من الخفيف.

(١٢٨) يمينًا ليَوْما يَجْتني المرءُ ما جَنتْ يـــداه فمســـرورٌ ولهفـــانُ نـــادمُ

شرح التسهيل: ٣/٢٠٩، والبيت من الطويل.

(١٢٩) جوابًا بـه تَنْجـو اعتمِـدْ فَوَربّنـا لَعَـنْ عمـل أسـلفت لا غـيرُ تسـألُ

شرح التسهيل: ٣/٢٠٩، والبيت من الطويل.

(١٣٠) أبى كَرمًا، لا آلفا: (جَيْر) أو (نَعَمْ) بأحســـنِ إيفـــاءٍ وأنْجَـــزِ موعِـــد

شرح التسهيل: ٣/٢١٩، والبيت من الطويل.

(١٣١) فتى هو حقًّا غيرُ مُلغٍ فريضةً ولا يتَّخِـــذْ يومًـــا هـــواهُ خلـــيلا

شرح التسهيل: ٣/٢٣٦، والبيت من الطويل.

ولا أدرى، ما وجه جزم (يتخذ).

(١٣٢) إساءة من يبغي على الناس موقعٌ بَحَوبائه الهلكاءَ من حيثُ لا يدري

شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، والبيت من الطويل.

(١٣٣) بهجه الحُسْنِ فاتِنٌ فاغضُضِ الطرف لتكفي صيد الظباء الأسودا

شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، والبيت من الخفيف.

(١٣٤) إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوْعِ هوى وعقلُ عاصي الهوى يَزْدادُ تنويرا

شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، والبيت من البسيط.

(١٣٥) رؤيةُ الفِكْرِ ما يَئول له الأمرُ مُعينٌ على اجتنابِ التواني

شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، والبيت من الخفيف.

(١٣٦) لما نافع يسْعى اللبيبُ فلا تكُنْ لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعِيا

شرح التسهيل: ٢٣٩/٣، والبيت من الطويل.

(١٣٧) كلا الضيفَنِ المشْنوءِ والضيفِ نائلٌ لديَّ المُنى والأمْنَ في اليُسْرِ والعُسْرِ

شرح التسهيل: ٢٤١/٣، والبيت من الطويل.

(١٣٨) أمامَ وخلفَ المرْءِ مِنْ لُطْف ربِّه كوالِئُ تَزْوي عنه ما هو يَحْذَرُ

شرح التسهيل: ٢٤٧/٣، والبيت من الطويل.

(١٣٩) سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنِيطتْ عُرى الآمال بالزَّرع والضَّرع

شرح التسهيل: ٢٤٩/٣، والبيت من الطويل.

(١٤٠) بنو وبناتُنا كرامٌ فمن نوى مُصاهرةً فلْيَنْأ إن لم يكنْ كفُوا

شرح التسهيل: ٢٤٩/٣، والبيت من الطويل.

(١٤١) زمن العادي على الحبّ مَعْذو لٌ عَصَيْت الهوى فكنت مطيعا

شرح التسهيل: ٢٥٣/٣، والبيت صدره من المديد، وعجزه من الخفيف. وهذا خلل.

(١٤٢) مَحْيَـــاه مُحيَّـــاه حـــين يَلْقَـــى ينـــال السُّـــؤْلَ راجيـــهِ ريثمـــا يتَسَـــنَّى

شرح التسهيل: ٣/٢٦٠، والبيت من الخفيف، ولكن (فاعلاتن) الأولى التى فى الصدر تأبَّتْ علىَّ، ولم تنقد لى، فليست على وزن (فاعلاتن) ولا قريبة منه. وبهذا الضبط الذى ضبطتُه، ضبطه محققا شرح التسهيل: د/ محمد السيد، ود/ عبدالرحمن المختون. ولم أستطع معرفة معنى البيت. ولو أردناه على الخفيف لكان: (ومحيَّاه حين يلقى ...) وليس: (مَحْياه مُحَيَّاه).

(١٤٣) لغيرِ مُغتبِطٍ مُغْرَىً بطَوعِ هوىً ونـــادمٍ مولـــعٍ بـــالحزم والرشـــد

شرح التسهيل: ٣/٢٧١، والبيت من البسيط، ولا أدرى ما معنى البيت.

(١٤٤) المـالُ ذي كَـرمٍ تُنْمَـي محامـدُه مـــا دام يبذلُـــه في السِّـــرِّ والعلَـــنِ

شرح التسهيل: ٣/٢٧٢، والبيت من البسيط.

(١٤٥) لَقَوْميَ، حتَّى الأقـدمونَ تَمـالؤوا علَـى كـل أمـرٍ يُـورِثُ المجـدَ والحمـدا

شرح التسهيل: ٣/٣٥٩، والبيت من الطويل.

(١٤٦) نحن أو أنتمُ الأُلى ألِفوا الحقْقَ فبُعْـــدا للمُبطلـــين وسُـــحْقا

شرح التسهيل: ٣/٣٦٣، والبيت من الخفيف.

(١٤٧) لا تلقَ ضيفا وإنْ أمْلَقْت مُعْتَذِرا بعُسْـرةٍ بـل غَـنِيَّ الـنَّفس جَـذْلانا

شرح التسهيل: ٣/٣٦٨، والبيت من البسيط.

(١٤٨) لا تَمَلَّـنَّ طاعـةَ اللهِ لا، بـلْ طاعـــةَ اللهِ مـــا حييـــتَ اســـتدِيما

شرح التسهيل: ٣/٣٧٠، والبيت من الخفيف.

وفى البيت مخالفتان، فى قوله: (استديما): بقاء الياء والفعل مبنى على السكون، وإلحاق الفعل ألفَ الإطلاق، إلا إن كان ينوى نون التوكيد، ثم عوَّض عنها بالألف، وهذا وارد فى العربية.

(١٤٩) إن الأُلَى وُصِفوا قومي لهم فبهم هذا اعْتَصم، تَلْقَ من عاداك مخذولا

شرح التسهيل: ٣/٣٨٦، والبيت من البسيط.

(١٥٠) ذي دعي اللّوْمَ في العطاءِ، فإنّ اللومَ يُغْـري الكـرامَ بـالإجْزال

شرح التسهيل: ٣/٣٨٦، والبيت من الخفيف.

(١٥١) ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرأسِ شَـيْبا إلى الصِّـبا مـن سـبيل

شرح التسهيل: ٣/٣٨٧، والبيت من الخفيف.

(١٥٢) إياك خِلْتُك لي رِدْءًا فكنتَ لهم علـيّ فيمـا أرادوا بي مـن الضَّـرَر

شرح التسهيل: ٣/٣٨٧، والبيت من البسيط.

(١٥٣) جُـدْ بعفـوٍ، فـإنني أيهـا العَبـدُ إلى العفـوِ يـا إلهـي فقـيرُ

شرح التسهيل: ٣/٤٣٤، والبيت من الخفيف.

(١٥٤) تيقَّنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيْلَ خائنا أمـينٌ، وخـوَّانٍ يُخـال أمينـاً

شرح التسهيل: ٤/٩، والبيت من الطويل.

(١٥٥) واصِلْ خليلَك ما التَّواصُلُ مُمْكِنٌ فلأنـت أوْ هـوَ عـن قريـب ذاهـبُ

شرح التسهيل: ٤/١١، والبيت من الكامل.

(١٥٦) لـنْ- ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً أدعَ القتـالَ وأحضـرُ الهيجـاءَ

شـرح التسـهيل: ٤/٢٢، والبيـت مـن الكامـل، وضـبط محققـا شـرح التسهيل: (أحضرَ) بالنصب، وهو خطأ، فنصبه يقلب المعنى.

(١٥٧) لعـلَّ التفاتاً منـكِ نحْوي مُيَسَّرٌ يَمِـلْ منـكِ بعـدَ العسـرِ عطفيـكِ لليسـرِ

شرح التسهيل: ٤/٣٩، والبيت من الطويل.

هكذا ضبط محققا شرح التسهيل البيت، وأظنه خطأ، فلعل الصواب: (ميسراً)، وتكون هذه الكلمة صفة لـ (التفاتاً) وضبط (يمل) أظنه: (يُمِلْ) بضم الياء، و(عطفيك) هو مفعوله، وكلمة (يمل) هى جواب (لعل)، وإن كان هذا غريباً ولم يسمع به، لكنه نص الأمام ابن مالك، قال:

"وأما الترجى فجَزْمُ الجواب بعده غريب". فهذا النص يجعلنا نضبط البيت على التفصيل الذى ذكرته، والله أعلم.

(١٥٨) فـذاك ولمْ -إذا نُحـن امْتَرَيْنـا- تكـــنْ في النـــاسِ يُـــدرِكُكَ المـــراءُ

شرح التسهيل: ٤/٦٥، والبيت من الوافر.

(١٥٩) وإنكَ إذْما تأبَ ما أنت آمرٌ بـــه تُلْـــفِ مـــن إيـــاه تـــأمرُ آبيـــاً

شرح التسهيل: ٤/٦٧، والبيت من الطويل.

(١٦٠) أيّـانَ نُؤْمِنْـك تـأمنْ غيرَنـا وإذا لم تـــدرِك الأمـــنَ منـــا لم تَـــزلْ حَـــذِرا

شرح التسهيل: ٤/٧١، والبيت من البسيط.

(١٦١) حيْثُمـا تَسـتقمْ يقَـدِّرْ لـك اللهُ نجاحـــــاً في غـــــابرِ الأزمـــــانِ

شرح التسهيل: ٤/٧٢، والبيت من الخفيف.

(١٦٢) ومَنْ لا يَزَلْ يَنقادُ للغيِّ والهوىَ ســيُلْفَى علـى طـولِ السـلامةِ نادمـاً

شرح التسهيل: ٤/٧٦، والبيت من الطويل.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، الحمد لمستحق الحمد، سبحانه. لا نحصى ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، سبحانه.

إن المتأمل فى كتاب (شرح التسهيل) للإمام ابن مالك، وفى الشواهد التى أوردتها فى هذا البحث ليدرك:

١- أن الإمام ابن مالك – رحمه الله – كان هو أول من استشهد بأشعار المولدين. ذلك أن المعاصرين له لم يظهر فى مؤلفاتهم أثر لتلك الشواهد المولَّدة.

٢- أن تلك الشواهد التى امتلأ بها كتاب الإمام ابن مالك لا يمكن أن تكون من شعراء متعددين، بل الذى يظهر أنها من شاعر واحد، ذلك أن النَّفَس فيها واحد. ولو كانت لشعراء متعددين لظهر التباين بينها.

وهنا أقف وقفة احترام وإجلال لهذا الإمام. فلا يجوز أن أقول: إنها من صنعه هو، ولا يجوز أن أقول: إنه اتخذ من ينظم له أبياتاً على ما استحدث من قواعد. ولكنْ أقول: إن النَّفَس فيها واحد، وللقارىء الكريم الحكمُ.

٣- أن تلك الشواهد فيها من غثاثة المعنى وسذاجته ما يستنزف طاقة القارىء لها. يزيد على ذلك تعمد قائلها المعاظلة فيها، وإظهار البراعة فى التقديم والتأخير.

أمَا وقد وضحت الطريق واستبانت، وبيَّن الصبح لذى عينين، فإنى أدعو الغيورين على هذه اللغة العظيمة، لغة القرآن العظيم، أن يحرصوا على تحبيب هذه اللغة إلى الناشئة، بأن يظهروا لهم إشراقتها، وينفوا عنها ما علق بها من الآصار التى ربما ضاق بها المتخصصون، بلْهَ المبتدئين والشُّدَاة.

والله أسال أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله على إمام الحق، سيدنا محمد وآله وسلَّم.

فهرس الكتب الواردة فى البحث

- أخبار النحويين البصريين. لأبى سعيد السيرافى. تحقيق نخبة من العلماء. نشر مكتبة الثقافة. مصر.
- ارتشاف الضَّرَب. لأبى حيان الأندلسى. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. مطبعة المدنى. مصر. ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية. د. رياض الخوَّام. عالم الكتب. بيروت. لبنان. ط. الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى. تحقيق: بركات يوسف هُبود. دار الأرقم بن أبى الأرقم. بيروت. لبنان ط. أولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: الشيخ عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجى. مصر. ط. الثالثة. بغير سنة طبع.
- الأصول فى النحو. لابن السَّرَّاج. تحقيق: د. عبدالحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط. الثالثة ١٤٠٨هـ.
- الاقتراح. للسيوطى. دراسة وتحقيق: د. محمود فجَّال. مطبعة الثغر. ط. الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- أمالى ابن الشجرى. تحقيق: د. محمود محمد الطناحى. مكتبة الخانجى. القاهرة.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف. لأبى البركات ابن الأنبارى. تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان. ط ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصارى. تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. بيروت: لبنان. ط ١٤١٥هـ.
- الإيضاح فى شرح المفصَّل. لابن الحاجب. تحقيق: د. موسى بنای العليلى. وزارة الأوقاف والشئون الدينية. العراق.

- البيان فى شرح اللُّمع. للشريف عمر الكوفى. تحقيق: د. علاء الدين حمويه. دار عمار. الأردن. ط. الأولى ١٤٢٣هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام الأنصارى. تحقيق: د. مصطفى الصالحى. دار الكتاب العربى. بيروت. ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- التخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمى. تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامى. بيروت. ط. ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة. لأبى حيان الأندلسى. تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة. ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل. لأبى حيان الأندلسى. تحقيق: د. حسن هنداوى. دار القلم. دمشق، والدار الشامية. بيروت. ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه. لأبى على الفارسى. تحقيق: د. عوض بن محمد القوزى. مطبعة الأمانة. القاهرة. ط. الأولى ١٤١٠هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدمامينى. تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدَّى. مطبعة الفرزذق. الرياض. ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
- توجيه اللمع. لابن الخبَّاز. تحقيق: د. فايز زكى محمد دباب. دار السلام. القاهرة. ط. الأولى ١٤٢٣هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك. للمرادى. تحقيق: أحمد محمد عزُّوز. المكتبة العصرية. بيروت. ط الأولى ١٤٢٦هـ.
- الجامع الصحيح. للإمام البخارى= فتح البارى بشرح صحيحي البخارى.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى. للمرادى. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط. الثانية ١٤٠٣هـ.
- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب. لعلاء الدين الإربلى. تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. دار النفائس. بيروت. ط. الأولى ١٤١٢هـ.
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب. للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقى. ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفى. مصر.

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونى. لمحمد بن على الصَّبَّان. دار الفكر.
- خزانة الأدب. لعبدالقادر البغدادى. تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون. نشر مكتبة الخانجى. القاهرة. سنة الطبع مختلفة.
- الخصائص. لابن جنى. تحقيق: الشيخ محمد على النَّجَّار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط. الثالثة ١٤٠٦هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع. للشنقيطى. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- ديوان تميم بن أبيٍّ بن مقبل. شرح مجيد طراد. دار الجيل. بيروت. ط. الأولى ١٤١٨هـ.
- ديوان حسان بن ثابت ﷺ. وضعه وضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقى. دار الكتاب العربى. بيروت. لبنان. ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط. الأولى ١٩٧٩م.
- ديوان سحيم. عبد بنى الحسحاس. تحقيق العلامة عبدالعزيز الميمنى. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ط. الثانية ١٩٩٥م.
- ديوان أبى طالب. عم الرسول ﷺ، جمع وشرح: د. محمد التونجى. نشر: دار الكتاب العربى. بيروت. ط. الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- ديوان ليلى الأخيلية. ومعه ديوان توبة بن الحميَّر، شرح أنطوان القوَّال. دار الفكر. بيروت. ط. الأولى ٢٠٠٣م.
- ديوان النابغة الذبيانى. شرح: د. حَنَّا نصر الحتَّي. دار الكتاب العربى. بيروت. لبنان. ط. ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ديوان أبى النجم. جمع وتحقيق وشرح: د. سجيع جميل الجبيلى. دار صادر. بيروت. ط. الأولى ١٩٩٨م.
- ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى شرح المفصل للزمخشرى للإمام بن مالك الجيَّانى.

- رصف المبانى. للمالقى. تحقيق: أحمد الخرَّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سبك المنظوم وفك المختوم. لابن مالك الجيَّانى.
- شرح أبيات سيبويه. للأعلم الشنتمرى. تحقيق: عدنان محمد آل طعمة. مؤسسة البلاغ. بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافى. تحقيق: محمد الرَّيِّح هاشم. دار الجيل. ط. الأولى ١٤١٦هـ.
- شرح أشعار الهذليين. لأبى سعيد السكرى. ضبط وتصحيح خالد عبدالغنى محفوظ. دار الكتب العلمية. بيروت: لبنان. ط. الأولى ٢٠٠٦م.
- شرح الألفية. للمكودى. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوى. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط. الأولى ١٤٢٢هـ.
- شرح الألفية. لابن الناظم. تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. دار الجيل. بيروت. ط. ١٤١٩هـ.
- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوى المختون. هجر للطباعة والنشر. ط. الأولى ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح (التصريح بمضمون التوضيح). للشيخ خالد الأزهرى. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. الثالثة ٢٠٠٦م.
- شرح جُمل الزجَّاجى. لابن عصفور الإشبيلى. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. عالم الكتب. بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح شذور الذهب. للجوجرى. تحقيق: د. نواف جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
- شرح شذور الذهب. لابن هشام الأنصارى. تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد. خالٍ من أى معلومات عن الناشر وسنة الطبع.

- شرح شواهد الإيضاح. لابن بَرّى. تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، ود. محمد مهدى علام. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. القاهرة. ط. ١٤٠٥هـ.
- شرح الكافية. للرضى الأستراباذى. تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدى. مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى. ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح المعلقات العشر. للزوزنى. دار الجيل. بيروت. لبنان.
- شرح المفصل. لابن يعيش. تحقيق: مجموعة من العلماء. عالم الكتب. بيروت. عشرة أجزاء فى مجلدين.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك.
- الصحاح. للجوهرى. ومعه حواشى ابن بَرّى. والوشاح للتادلى. دار إحياء التراث العربى. بيروت. ط. الرابعة ١٤٢٦هـ.
- صحيح الإمام البخارى= فتح البارى.
- صحيح الإمام مسلم بشرح النووى. إعداد مجموعة أساتذة متخصصين، بإشراف على عبدالحميد أبو الخير. دار الخير. بيروت. ودمشق. ط. الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤.
- العمدة لابن رشيق القيروانى. تحقيق: الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد. دار الجيل. بيروت.
- عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ. لابن مالك الجيَّانى.
- العين. للإمام الخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدى المخزومى، ود. إبراهيم السامُرَّائى. مؤسسة الأعلمى. بيروت. ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

- فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى. لابن حجر العسقلانى. تحقيق الشيخ عبدالعزيز ابن باز رحمه الله. دار الفكر. بيروت. ط. الأولى ١٩٩٣م.
- الفصول والجمل فى شرح أبيات الجُمَل، وإصلاح ما وقع فى أبيات سيبويه وفى شرحها للأعلم من الوهم والخلل. تحقيق: د. محمد الشقيران. رسالة دكتوراه.
- قراضة الذهب فى علمى النحو والأدب. لأحمد التائب عثمان زاده. تحقيق: د. محمد التونجى. دار صادر. بيروت. ط. الأولى ١٩٩٨م.
- القصيدة الداليَّة المالكية فى القراءات. لابن مالك الجيَّانى.
- الكافية الشافية فى الصرف والنحو. لابن مالك الجيَّانى.
- الكتاب. لسيبويه. تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. الثالثة ١٤٠٨هـ.
- كتاب العروض. للأخفش الاوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق: د. أحمد عبدالدايم عبدالله. مكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.
- كشف الظنون. لحاجى خليفة. دار إحياء التراث العربى. بيروت لبنان.
- كشف المشكل. للحيدرة اليمنى. تحقيق: د. هادى عطية الهلالى. دار عمار. الأردن. ط. الأولى ١٤٢٣هـ.
- لامَّية الأفعال. لابن مالك الجيَّانى.
- لسان العرب. لابن منظور. دار صادر. بيروت. ط. الأولى ١٤١٠هـ.
- اللُّمْحَة فى شرح المُلْحة. لمحمد بن الحسن الصايغ. تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدى. عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة. ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
- المحرر فى النحو. للهرمى. تحقيق: د. منصور على محمد عبدالسميع. دار السلام. مصر. ط. الأولى ١٤٢٦هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل.

- معانى القرآن. للفرَّاء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتى. ومحمد على النَّجَّار.
- معجم تهذيب اللغة. للأزهرى. تحقيق: د. رياض زكى قاسم. دار المعرفة. بيروت. ط. الأولى ١٤٢٢هـ.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام الأنصارى. تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. بيروت. ط ١٤٠٧هـ.